**لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان**
**في شبه الجزيرة العربية**

# التقرير السنوي لعام ٢٠١٠ يوثق انتهاكات حقوق الإنسان في شبه الجزيرة العربية التي وقعت في الفترة من يناير/ كانون الثاني حتى ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٠

## مقدمة

سيطر أبناء عبد العزيز بن سعود على شبه الجزيرة العربية عام ١٩١٣ وبمساعدة بريطانيا ، وأعلنوا عن تأسيس كيانهم عام ١٩٣٢.

وبسبب المخزون النفطي الهائل في الجزيرة العربية ، أصبح الكيان السعودي مركز اهتمام عالمي وبالخصوص من الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت حليفاً ستراتيجياً له. فموقع دولة الكيان المهيمن في أسواق النفط العالمية، منحها نفوذاً اقتصادياً وماليا كبيراً ، كما ان الهبات المالية الضخمة التي تمنحها حكومة هذا الكيان للدول العربية والإسلامية الفقيرة ، جعلها تمارس زعامة دينيّة وسياسية في العالم العربي، وبين أقطار إسلامية أخرى.

واتبعت حكومة هذا الكيان سياسة بحق شعوب شبه الجزيرة العربية ، مهيمنة بذلك على الحياة السياسية ومحرمة تشكيل أي أحزاب سياسية ، ومانعة أيضاً لتشكيل منظمات ومؤسسات للمجتمع المدني .

ويتبع نظامها السياسي حكماً ملكياً مطلقاً استبدادياً منحصر في سلالة عبد العزيز بن سعود فقط ويسعى دائماً للسيطرة على الأفكار وحرية التعبير، كما لم يوفر حماية للحريات الأساسية والمدنية ويضطلع بانتهاكات متواصلة لحقوق الإنسان بشكل واسع النطاق جعلت من سجله لحقوق الإنسان من أسوء السجلات الحقوقية سوءاَ في العالم، كما لم تراع مؤسسات الكيان الحكومية والدينية معايير ومقاييس حقوق الإنسان المقبولة دولياً.

وتحرم حكومة الكيان السعودي المواطنين من حق تغيير النظام السياسي أو مداولة الحكم بالطرق السلمية وتحرمهم أيضاً من المشاركة السياسية، فالملك هو رئيس الوزراء أيضاً ، وهو

الذي يرشح ويعيّن أعضاء مجلس الوزراء الذي يقوم بدور الأداة المنفذة لإرادة السلطة الملكية ، سواء في المجال التشريعي أم التنفيذي. وتخضع جميع قرارات مجلس الوزراء لموافقة الملـــك، الذي يعتمد على مستشارين يتم ترشيحهم من قبله ويوافق على تعيينهم.

ورغم أن القانون الأساسي للحكم يعطي صلاحية لمجلس الوزراء باتخاذ أي خطوة يراها مناسبة أو مفيدة وإدراجها في قانون أو مرسوم فأن المجلس بالنتيجة سوف يحتاج الى موافقـــة الملـــك باعتباره رئيساً للوزراء ، فالمادة ٥٧ – أ من النظام الأساسي للحكم تنص على ان الملك يعين نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء الأعضاء الوزراء ويعفيهم بأمر ملكي .
ولذا فإن جميع القوانين والأنظمة تعتبر غير شرعية من الناحية الدستورية ( طبقاً الى المادة ٧٠ من النظام الأساسي للحكم والتي تنص على ان الأنظمـــة والمعاهـــدات والاتفاقيـــات الدوليـــة والامتيازات تصدر ويتم تعديلها بموجب مراسيم ملكية.)
والأمر نفسه ينطبق على أعضاء مجلس الشورى الذين يجري تعيينهم أيضاً مـــن قبـــل رئـــيس الكيان ، وأعضاء المجالس البلدية يتم تعيين نصفهم من قبل الحكومة والنـــصف الآخـــر يـــتم التصويت عليهم عبر انتخابات تفتقر إلى الشفافية والديمقراطية.
ويفتقر النظام الإداري الحكومي المتمثل بالنظام القضائي والنظام التشريعي إلـــى الاســـتقلالية . وتقوم وزارة العدل بتعيين القضاة ونقلهم وترقيتهم ولا يجوز مسائلة هؤلاء او عزلهم الا من قبّل مجلس القضاء الأعلى . وتجري المحاكمات عادة خلف أبواب مغلقة يستبعد فيهـــا الجمهـــور ، حيث يجد المتهم نفسه وحيداً بدون استشارة قانونية للدفاع عنه .
وعلى مستوى الحريات الدينية ، يفتقر النظام السعودي إلى آليات مضمونة لترسيخ مبادئ التسامح الديني وتعزيز المساواة وهذا بدوره خلق مناخاً رديئاً تفشت فيه أمراض التمييز القائم على أساس الانتماء الديني والمذهبي وجعل من أتباع الطوائف والأقليات الدينية التي لا تنتمي إلى العقيدة المذهبية للنخبة الحاكمة وشركائهم يعيشون في محيط غير متكافئ من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحرية الدين والعقيدة مع معتنقي العقيدة المذهبية السائدة ويعانون من تهميش متعمد ويفتقرون إلى القدرة للحصول على فرص متكافئة مع نظرائهم المنتمين للمذهب الحكومي في الوظائف الحكومية وفي تقلد المناصب السياسية.
كما ان أتباع هذه الطوائف يحسون بالقلق الدائم والخشية إزاء أسلوب التسلط والظلم الذي تتسم به حكومة الكيان مما يجعلهم يعيشون في دوامة يكون من الصعب عليهم إيجاد منفذاً لهم للتعبير عن حقوقهم المدنية والسياسية ، كما وجدوا بأن الآليات السلمية اللازمة لتغيير طبيعة الحكم هي

أبواب موصدة حيث أن السلطة السياسية وراثية بموجب القانون ، حيث يؤكد القانون المتمثل في النظام الأساسي للحكم الصادر عام ١٩٩٠ عن طبيعة حكم الكيان حيث تنص المادة الخامسة من ذلك النظام على ان :

***نظام الحكم في المملكة العربية السعودية ملكي ، ويكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء .***

ورغم ادعاء الكيان السعودي بأنه من السباقين لدعم وتشجيع التسامح الديني والمساواة إلا أن الواضح من خلال سياسته القائمة على التمييز في التعامل مع المواطنين وبالخصوص الشيعة منهم بأنه يعيش في دوامة جعلت من مناخ التسامح والمساواة غيمة طارئة في مناخ الحكم الاستبدادي الذي ينتهجه الكيان ، وعرضة لرياح عاتية ناقلة لداء التمييز الطائفي والمذهبي ، لتطيح في نهاية الأمر بصرح الحريات الدينية ، وترفع بدله استبدادية الرأي والفكر والدين التي تتعامل مع صالح المواطنة على أساس الانتماء إلى العقيدة المذهبية الحكومية التي انتخبت مذهباً واحداً خاصاً لأفراد الأسرة الحاكمة ومن يدور في فلكهم من الشركاء والعاملين في المؤسسات الدينية الحكومية

ويواجه الشيعة الاستبعاد الممنهج من الوظائف وكذلك التمييز في التعليم الديني وإقامة الشعائر والعبادة.

فالتعبير عن المعتقدات الشيعية في أماكن خاصة أو عامة قد يؤدي إلى التوقيف والاحتجاز.

وتعد إمكانية حصول الشيعة على فرص التوظيف محدودة ولا يتمتعون بمزايا المواطنة الكاملة .

وقد أسهمت العقائد الدينية المتطرفة والمنحرفة للفكر الوهابي الذي تتبناه حكومة الكيان السعودي في خلق مناخ من عدم المساواة والحرمان من أبسط الحقوق الإنسانية وقد استخدم هذا الاختلاف في العقائد كتبرير لاستمرار الإجحاف والظلم بحق المواطنين الشيعة والتحيز ضدهم في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولازالت حكومة الكيان السعودي تنتهج نظاماً يشوبه الاستبداد والطغيان وغائصةً في القمع وانتهاكات حقوق الإنسان، وتتبنى دائماً سياسة القمع والقسوة ضد المخالفين في الرأي والعقيدة من أتباع الطوائف الدينية الأخرى وبالخصوص منهم المواطنون الشيعة والاسماعيليون ، كما

تسعى الحكومة إلى استغلال الدين كواجهة لتحقيق مآربها لترسيخ أيدلوجية الحقد والكراهية ضدهم ، ولا توجد علامات ودلائل على تغيير هذه السياسة التسلطية.
وتنخرط الحكومة السعودية في نمط ثابت في الانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان مما يجعلها حكومة لا تحظى بالمشروعية.
ولا يلوح في الأفق مبادرة يتيمة لتحسين السجل البائس لحقوق الإنسان ، مما يضفي نظرة متشائمة على مستقبل البلاد.
ولم تخطي حكومة الكيان السعودي خطوة لتحقيق نظام سياسي ديمقراطي يتمتع بالشفافية واحترام القانون ويشجع على المشاركة السياسية ومحاربة الفساد ، اذ ليست هناك أي مؤسسات تشريعية منتخبة ديمقراطيا أو أحزاب سياسية ، كما لا تجرى أي انتخابات عامة.
ولازالت وسائل الإعلام تعاني من قيود قاسية لممارسة حرية الإعلام والنشر .

لازالت السلطة التشريعية بيد الملك فضلاً عن السلطة التنفيذية والقضائية ، وظل مجلس الشورى السعودي مجرد هيئة استشارية للملك.
إنّ التمييز القائم على أساس الدين أو المذهب هو تقويض وانتهاك لجميع حقوق الإنسان كما إنه يسهم في تغذية وإدامة الاعتداءات على المبادئ الأساسية التي تستند عليها المواثيق الدولية بما فيها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، حيث إنّ من أول ضحايا هذه الانتهاكات هم أفراد الطائفة الشيعية الذين لا زالوا أهدافاً واهنة للنظام السعودي .

كما ان الطابع المسيطر على الحياة السياسية والاجتماعية قاس متحجر إلى أبعد الحدود، ولا يعرف التسامح، وتضبطه قوانين وأحكام متشددة تحرم جميع أشكال التعبير السياسي.

وبموجب القوانين السارية التي أصدرها الكيان السعودي تباعاً والتي اعتبرها بديلاً عن الدستور، فإنه لا يحق لشعوب شبه الجزيرة العربية المطالبة بالمشاركة السياسية أو مناقشة سياسات الحكومة ، كما لا يسمح للعاملين في الدولة بإبداء الرأي في القضايا السياسية ، أو الحديث لوسائل الإعلام حول القضايا المتعلقة في مجال عملهم .

إنّ عدم الوضوح في سن القوانين والانتقائية في التطبيق هي من الأسباب الرئيسية لاستمرار محنة المواطنين الشيعة وغيرهم من المواطنين وهذا بدوره خلق مناخاً من الانتهاكات انعشته ظواهر قائمة وواضحة تنفذها البعض من هياكل القوى ودوائر إصدار القرار الحكومية بحيث

أصبح عدم تطبيق العدالة هي السمة البارزة في سياسة الحكومة وأصبحت جزءاً من مرتكزاتها الأساسية في تثبيت الحكم.

كما تقوم حكومة الكيان السعودي بالحد من حرية الصحافة ووضع رقابة شديدة على وسائل الإعلام وتضيق عليها الوسيلة الوحيدة للاتصال بالعالم الخارجي وهي شبكات الانترنت وذلك من خلال وضع فلاتر على المواقع السياسية المعارضة المتواجدة في الخارج وكذلك الاتصال بجميع المنظمات الحقوقية والإنسانية كما تفرض قيودا قوية على حق التجمع والتظاهر السلمي.
ومن ضمن الخطوات المتبعة لكم الأفواه وإسكات الأصوات الحرة التي تطالب بمجتمع يسوده العدل والمساواة يقوم الكيان بزج المواطنين الذين يتحلون بروح الوطنية والطامحين إلى إصلاح البنية السياسية في السجون والمعتقلات ، كما إن الإفلات من العقاب والشعور السائد لدى السلطات القائمة بالاعتقال بأنها بمنأى عن المحاسبة والمسائلة القانونية هو الآخر قد ساهم في تدهور الوضع الأمني بحيث أصبح تطبيق القوانين وتفسيرها يعتمد على الاجتهادات الشخصية وخاصة في النظام القضائي.
ان ما يظهر على الواقع هو صورة تختلف عما يدعيه مسؤولو الكيان من استقرار في الواقع الاجتماعي والسياسي ، فصور الاضطهاد والحرمان والانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الإنسان هي من العلامات المميزة في سجل الكيان الحقوقي بحيث لم تفلح محاولات الكيان في تجميل الواقع المشوه لذلك السجل وتحسين صورته .
لقد تميزت حكومة الكيان بافتقارها إلى دستور مدون ومكتوب حيث يدعي الكيان خداعاً بان كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله هما دستوره المتبع في الحكم ، حيث نصت المادة الأولى من النظام الأساسي للحكم بان :

***المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة – دينها الإسلام ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم .***

إلا ان الحقيقة هي محاولة الكيان الحصول على مجال واسع للالتفاف على القوانين الدستورية وحقوق شعب شبه الجزيرة العربية من خلال التفسير المزاجي والشخصي لأحكام القرآن والسنة النبوية والتي تختلف تفاسيرها حسب المدارس الفقهية الموجودة في البلاد ، وهو ما يجعل الحكام يؤولون الأحكام بحسب هواهم وأمزجتهم وبما تمليه عليهم المصلحة الشخصية متذرعين باختلاف تفاسير الأحكام الفقهية إضافة إلى ان الالتزام بمرجعية القرآن كدستور وأصل لا يغني عن صياغة دستور قانوني تدار به شؤون البلاد .

فجرى على هذا الأساس انتهاك حقوق المواطنين وبالخصوص أتباع مذهب أهل البيت عليهم السلام باسم الشريعة الإسلامية ، فأصبحت ممارسة الشعائر الدينية الشيعية مخالفة لدستور البلاد لأنها لا تتطابق مع المراسيم العبادية لمذهب السلطة مما أدى إلى تعرض ممارسيها إلى الاعتقال والتعذيب والى الإعدام في أحيان أخرى .

كما تتدخل السلطة الحاكمة في الانتخابات خلال تعيين نصف مقاعد المجالس البلدية ذات الصلاحيات المحدودة التي لا قدرة لها على حل المشاكل الجزئية والهامشية الداخلية.

ولأجل سد ثغرة المعارضة الشعبية ، يقوم الكيان السعودي بمحاولات لإضفاء الشرعية على حكمه واستمراره في الحكم وبصورة مطلقة واستبدادية بسن قوانين تضفي عليه صفة الشرعية وإسناد هذه الشرعية إلى الشريعة الإسلامية لضمان سكوت السواد الأعظم من الشعب الذي يعتقد بان الكيان ملتزم بها، كما وان استخدام هذا الأسلوب استطاع الكيان الحصول على ضمانة من جانب المجموعات المتطرفة والمحافظة والتي تنجذب له طالما أنه يحقق رغباتها في الهيمنة والزعامة الدينية وإقصاء الطرف الآخر الأمر الذي أدى إلى ظهور استبداد آخر ولكن بوجه ديني أضاف فائدة الى الكيان وجعل من هذه الفئة المعارضة شريكة له ليس في الحكم ولكن في عملية القمع مما حدا به الى إنشاء مؤسسة دينية كبيرة يرأسها كبار العلماء من المذهب الذي تمت الموافقة عليه رسمياً.

كما أصبح التمييز القائم على الأساس الطائفي رائجاً في جميع أوساط المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، ومنها مؤسسات التعليم لأنها من الممكن أن تمارس دوراً خطراً في تنشئة جيل قائم على العداء والكراهية تجاه المواطنين المنتمين للمذاهب الأخرى وهو حاصل بالفعل حيث يمارس العديد من المواطنين المتعاطفين مع المؤسسات الدينية التي أسسها الكيان مثل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سلوكاً عدائياً تجاه المواطنين الآخرين بحجة تقويم سلوك المجتمع.

ففي الوقت الذي يقر النظام الأساسي للحكم بحرية ممارسة الدين والعقيدة وكما جاء في مادته الثالثة والعشرون والتي تنص على ان :

***تحمي الدولة عقيدة الإسلام وتطبق شريعته وتأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر وتقوم بواجب الدعوة إلى الله .***

إلا ان اللجان الدينية والعاملة مع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ذات الطبيعة المتشددة والتي تباركها السلطة يعد فرضها تطبيق الأحكام الشرعية على المجتمع وحسب هواها انتهاكاً فضيعاً لحقوق الإنسان لما يتضمنه سلوكها من قسوة وشدة تجاه المواطنين الأبرياء والذين يملي عليهم دينهم ممارسة الشعائر الدينية بحرية .

لا زالت قوات الأمن السعودية في طور الإساءة للمواطنين الشيعة حيث تمارس بحقهم السجن والاعتقال التعسفيين والغير مستندين لقوانين واضحة حيث تجري أغلب الاعتقالات بدون أوامر قضائية صادرة من محاكم دستورية حيث تكون اغلب أوامر الاعتقال صادرة عن حاكم المنطقة او المحافظ وهو ما يشكل سابقة خطيرة تؤدي إلى تفشي روح الانتقام والعداء ما بين السلطة والشعب ، فقد قام أفراد السلطات الأمنية بامتهان وتعذيب المعتقلين والمتهمين بقضايا سياسية بأساليب خارجة عن نطاق القضاء .

ولا يعترف النظام القضائي بإجراءات المحاكمات، ولا بحقوق الدفاع القانونية المتعارف عليها دولياً. وتجري المحاكمات عادة خلف ابواب مغلقة، وبدون استشارة قانونية للدفاع، ولكن يسمح للمحامين القيام بدور المترجمين لغير الناطقين بالعربية، وتنظر وزارة العدل في الاستئنافات المرفوعة ضد الاحكام الصادرة. أمّا بالنسبة للقضايا الخطيرة، فإن ديوان المظالم ومجلس القضاء الأعلى هما المخوّلان بالنظر فيها. كما أن القضايا المتضمّنة حكما بالاعدام، يجب عرضها على الملك.

ولا زالت المحاكم خاضعة لتأثيرات السلطة التنفيذية وحكام المناطق والأمراء ومن الشخصيات المؤثرة ، إضافة إلى عدم أهلية ونزاهة غالبية القضاة الذين ينطلقون بأحكامهم من منطلقات طائفية ومزاجية شخصية مما يجعل هذا التأثير السبب الرئيسي لتقويض استقلالية هذه السلطة وعدم عدالتها ، حيث يتم القبض على المشتبه بهم بدون مذكرة اعتقال، ويتم إخضاع المعتقل إلى تحقيق قسري يتم فيه استخدام التعذيب من أجل انتزاع اعترافات كاذبة تستخدم كدليل إدانة أمام القاضي.

وبهذا تكون القوانين القضائية المستخدمة من قبل المحاكم لا يحظى فيها المتهم بالحماية الدستورية التي يوفرها له النظام القضائي وتتجاهل السلطات الحكومية الأوامر القضائية في معظم الحالات .

كما ان الأساليب المستخدمة داخل قاعة المحاكمة غالباً ما ترتقي إلى مستوى أساليب الامتهان لكرامة المتهمين وبالخصوص الشيعة منهم حيث لا تجري مساواة شهادة الشيعي مع شهادة المواطنين الآخرين من المذاهب الأخرى ، ويتم رفض شهادته بسبب مذهبه ، بالإضافة إلى إصدار أحكام تتصف بالقسوة والشدة ولا تتطابق مع الأحكام المقرة ضده .

وزيادة ورغبة في التنكيل بفئات المجتمع التي تطمح الى مجتمع تسوده الحرية والديمقراطية تقوم الحكومة بزج العديد من الصحفيين والكتاب والمدونين في السجون في خطوة منها لكم

الأفواه وإسكات الأصوات الحرة التي تطالب بمجتمع يسوده العدل والمساواة ، ومـــن الأســـباب التي تسهم في تدهور الوضع الأمني شعور المسؤولين في الحكومة ودوائر الدولة بأنهم بمنـــأى عن المحاسبة والمسائلة القانونية بحيث أصبح تطبيق القوانين وتفسيرها حسب هواهم وخاصـــة في النظام القضائي الذي هو المرتكز الأساسي الذي يقوم عليه العدل.

## القضاء

أن سياسة الحكومة السعودية الحالية تنتهك استقلالية القضاء حيث تقع سيادة القانون تحت رحمة السلطة التنفيذية التي تمتلك نفوذا مفرطا في مجال تسيير دفة النظام القضائي ، حيث ان رئيس السلطة التنفيذية وهو (الملك) يقوم بتعيين جميع العاملين في السلك القضائي من مجلس القضاء الأعلى وقضاة محكمة الاستئناف وكل قضاة البلاد مروراً بوزير العدل ، كما ان إقصائهم يتم بأمر أو مرسوم ملكي ، ولا يضمن النظام القضائي السعودي المحاكمة العادلة للذين يشتبه بارتكابهم أعمالاً جرمية ، كما أن افتقار القاضي للنزاهة تفقد العملية القضائية وفي كل مرحلة من مراحل المحاكمة للاستقلالية .

فبالرغم من نص المادة السادسة من النظام الأساسي للحكم على استقلال القضاء والتي تقول بأن " ***القضاء سلطة مستقلة ولا سلطان على القضاة في قضائهم لغير سلطان الشريعة الإسلامية*** " ، إلا أن الأمر يبدو عكس ذلك على أرض الواقع .

ان النظام القضائي السعودي يتصف بعدم العدالة في إصدار الأحكام القضائية حيث يتم حرمان المتهم في قاعة المحكمة من حق الحصول على مشورة قانونية بالرغم من إقرار قـــانون نظـــام الإجراءات الجزائية في مادته الرابعة التي تقول بأنه : ***يحق لكل متهم أن يـــستعين بوكيـــل أو محام للدفاع عنه في مرحلتي التحقيق والمحاكمة*** .

لا يتمكن القاضي السعودي من ممارسة سلطاته باستقلالية وبعيداً عن تأثيرات السلطة التنفيذيـــة أو الهيئات الحكومية الأخرى ، إضافة إلى شيوع الفساد الإداري داخـــل المنظومـــة القـــضائية وإعطاء النظام القضائي السعودي للقاضي حرية واسعة بإبداء رأيه ومزاجه وتحكـــيم الخـــلاف المذهبي والطائفي بعيداً عن رأي الشريعة والإسلام ، لذا يكون مـــن الـــسهولة لـــدى القـــضاة التصرف حسب الاجتهادات الشخصية معتمدين على الحصانة الممنوحة لهم من النظام السياسي.

كما ان عدم استقلالية القضاء تفتح باباً واسعاً للتلاعب بالقرارات الصادرة من قبل المحاكم، ويصبح تطبيق القانون غير عادل عندما يكون المواطنون طرفاً فيه وذلك بسبب التأثيرات الجانبية لمتسلطي النظام من الأمراء أو من الأشخاص المتنفذين الذين يكونون في معيتهم، فتصبح الكفة غير متعادلة إذا كان أحد طرفيها أحد أفراد العائلة المالكة أو أحد شركائهم.

ان الصفة المميزة للقوانين الجنائية السعودية هي التعسف ومعارضتها وعدم موافقتها للشريعة الإسلامية ولمعايير حقوق الإنسان الدولية ، كما إن بنيتها الأساسية لا تفي بالضمانات المعترف بها دولياً كما أنها تمثل ممراً سهلاً لتنفذ منه انتهاكات حقوق المدانين والمعتقلين ، فسلطات الاعتقال المتعددة تتمتع بصلاحيات مفرطة تسهلها وتمنحها القوانين الجنائية التي تمتاز بضعف البنية إضافة إلى غموضها وارتكازها على تفسيرات واسعة من قبل القضاة.
إن المراسيم والأنظمة التي سنها الكيان السعودي والخاصة بالقضاء تفتقر للوضوح والشفافية بحيث يصبح تحديد حقوق المتهمين غامضاً بالإضافة إلى الغموض في تحديد الطبيعة الجرمية والجنائية للأفعال حيث تخضع لتفسيرات مختلفة ، مما يؤدي إلى إدانة الأشخاص بأحكام تعسفية تبدو غريبة من حيث الصدور والتطبيق وعدم مطابقتها للمعايير الدولية أو الإسلامية .
كما ان الأحكام الصادرة في القضايا ذات المضمون السياسي تتسم بالجور البالغ ولا تراعي إطلاقاً ضمانات الإجراءات السليمة ، فالسجناء الذين يشتبه في كونهم سياسيين محرومون من التمتع بأبسط الحقوق ، حيث يجرى احتجازهم أكثر الأحيان في أماكن سرية وخاصة في فترة التحقيق ، كما تفتقر عوائلهم للمعلومات التي يهتدون بها إلى أماكن احتجازهم ونوع التهمة الموجهة إليهم ، وإن المشاورة القانونية أو الطعن في قرار الحكم الصوري يصبح ضرباً من الخيال ، وإذا تسنى للمشتبه به أن يعرض على القضاء فانه يجد نفسه وجهاً لوجه أمام القاضي ، والشاهد الوحيد في العملية القضائية هو ضابط التحقيق ، وتجري العملية بسرعة بحيث لا يتسنى للقاضي الاطلاع بصورة كافية على مستندات القضية ، وفي حالة الإعدام ، لا يعلم المدان بقرار الحكم إلا عندما يتم استدعاءه للتنفيذ .
وتفتقر المحاكم السعودية إلى أسلوب الإدارة الناجح حيث لا توفر الأدوات اللازمة لإجراء العملية القضائية بصورة صحيحة مثل الوصول إلى المستندات والدعاوي بصورة سريعة لأجل ضمان الدقة في النقل.

بالرغم من سماح الحكومة للشيعة بتأسيس محاكم جعفرية تطبق فيها الأحكام القانونية الشيعية عند النظر في القضايا التي تتعلق بمسائل الإرث والأوقاف الشيعية العامة وإجراء عقود الزواج والطلاق ووفقاً للمذهب الجعفري الذي يتبعه معظم مواطني المنطقة الشرقية ، الا ان هناك محكمتان للشيعة ، واحدة في القطيف وأخرى في الاحساء ، الا أنهما في الواقع دائرتان قضائيتان تابعتان للمحكمة الكبرى التي تنفذ الأحكام وفقاً للمذهب الرسمي وقد حاول الكيان السعودي تقليص صلاحيات المحكمتين وتحويل موارد الأوقاف الشيعية إلى المحكمة الكبرى كما تحاول المحكمة الكبرى الرسمية التدخل في الشؤون القضائية للشيعة في المنطقة الشرقية في محاولة منها إقصاء وتهميش وإلغاء أتباع أهل البيت .

واستنادا إلى نظام القضاء السعودي المتبع فانه يجوز للقضاة إهمال شهادة الأشخاص ممن لا يتبعون المذهب الموافق عليه رسمياً ، حيث غالبا ما يتم إهمال شهادة الشيعة في المحاكم السنية أو اعتبارها أقل أهمية من شهادة السنة.

كما ان لدى حكام المناطق والذين أغلبهم من أعضاء العائلة المالكة الصلاحية لتخفيف بعض الأحكام أو زيادتها وفقاً لرغباتهم وميولهم ، كما انهم لا يخضعون لنفس حكم القانون الذي يخضع له المواطنون العاديون.

يتمثل الأساس الوحيد للإدانة في المحاكم السعودية أي قضية هو الاعتراف أو تقديم الدليل المتمثل في أثنين من الشهود.

في ٢٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١٠ تقدمت المواطنة سوسن سليم بشكوى الى محكمة بريدة ، تشتكي حول السلوك الغير اللائق الذي صدر من القاضي (حبيب عبد الله الأصقه) حينما كانت تراجع حول قضية زوجها المعتقل حيث طلب منها القاضي المذكور ان تطلق زوجها وتقترن به . وأثناء المحاكمة ، جادلت المواطنة سوسن سليم مع القضاة خارج قاعة المحكمة ، مما أدى الى احتجازها مع طفلها الرضيع في سجن بريدة المركزي ، وحكمت المحكمة بأنها مذنبة "بتقديم دعاوي كيدية" و"بلاغات كاذبة" ومراجعة المحكمة ودون أن يصاحبها في التقدم بالشكوى ولي أمرها ، وحكمت المحكمة عليها بالسجن لمدة عام و٣٠٠ جلدة . وطلب الادعاء من السلطات نزع جنسيتها السعودية عنها وترحيلها.

في ٩ فبراير/شباط ٢٠١٠ أيدت الدائرة السادسة في محكمة الاستئناف بمدينة الرياض الحكم الصادر من الدائرة الإدارية الثامنة عشرة في ديوان المظالم بمنطقة عسير، بإلزام إدارة المباحث

في منطقة جازان بتعويض مواطن بـــ٨٤ ألف ريال لقاء سجنه بدون وجه حق على خلفية تهمة باطلة.

في ١ مارس/آذار ٢٠١٠ أصدرت محكمة حائل الجزئية أحكاما بسجن وجلد موظفين في هيئـــة الإغاثة الإسلامية ، عقب ثبوت اختلاسهما تبرعات خيرية بقيمة ١٦٠ ألف ريال خلال أربعـــة أعوام، وتزوير أوراق إيداع بنكية ، وطالب المدعي العام بمضاعفة التعزير في الحكـــم الـــذي صدر ضد الموظفين المختصين باستقبال التبرعات المالية، الأول أربع ســـنوات و٣٠٠ جلـــدة والثاني ثلاث سنوات و٣٠٠ جلدة.

في ٢٠ مارس/آذار ٢٠١٠ ألزم ديوان المظالم بعسير المباحث الإدارية بمنطقة جازان "في حكم ابتدائي" بدفع نحو ١٠٤ آلاف ريال تعويضاً لمواطن احتجزته المباحث ٩٣ يومـــاً علـــى ذمـــة التحقيق بتهمة رشوة، بعد أن ظهر لقضاة الديوان أن الاحتجاز خالف الأنظمة المرعية، ومـــن ضمنها النظام الأساسي للحكم وتم إحالة قضيته إلى هيئة الرقابة والتحقيق التي انتهت إلى عـــدم ثبوت جريمة الرشوة بحقه.
ورفض المواطن التعويض المذكور وقدم شكوى إلى ديوان المظالم بمنطقة عسير ضد المباحث الإدارية موضحاً أنه عانى فترة سجنه لديها أضرارًا مادية ونفسية واجتماعية وصحية، وطالب بتعويضه ٥٠٠٠ ريال عن كل يوم قضاه في السجن، بإجمالي ٤٦٥ ألف ريال.

في ٢١ أبريل/نيسان ٢٠١٠ أمر قاضي محكمة عنيزة بجلد مواطن خمسين جلدة داخـــل مبنـــى البلدية وبحضور الموظفين المراجعين وذلك بسبب قيام المواطن المذكور بالتعرض بكلمات نابية واتهامات باطلة لأحد موظفي البلدية الذي تقدم بشكوى رسمية إلى المحكمة ، وحكـــم القـــضاء لصالحه بعد طلب الشهود على الحادثة وتسجيل اعترافاتهم.

في مايو/أيار ٢٠١٠ تم نقل قاضي المحكمة الكبرى في القطيف (الشيخ صالح الدرويش) إلـــى العمل في محاكم مكة المكرمة وبأمر من وزير العدل السعودي (محمد العيسى) وذلـــك بـــسبب تورطه في سلسلة قضايا مثيرة للجدل كان آخرها إطلاقه في وقت سابق لسجين متهم باختطاف واغتصاب طفلتين ، وكذلك إصراره على التفريق بين زوجين عادا لبيت الزوجية لعدم صـــدور حكم شرعي يقضي بفصلهما عن بعضهما.

في ٦ يونيو/حزيران ٢٠١٠ قام القاضي السعودي (صالح الشريف) الذي يعمل في إحدى محاكم المدينة بدهس ابنته (رغد ، ١٩ سنه) متعمدا بسيارته بعد أن علم أنها تحولت من المذهب السني إلى المذهب الشيعي. وكانت الفتاة تدخل إلى غرفة البالتوك وتجري حديثاً عن المذهب الشيعي في غرفة " الإسلام الأصيل" باسم "فلا" .

في أغسطس/آب ٢٠١٠ أصدر القاضي بالمحكمة الجزئية في مدينة بريدة (الشيخ إبراهيم القفار) حكماً قضائياً على ثلاثة أحداث في العقد الثاني من أعمارهم متهمين بامتهان سرقة الأغنام بالجلد خمسين جلدة لكل واحد منهم وسجنهم ثلاثة أشهر مع وقف التنفيذ وإبداله بالاعتكاف بالعشر الأخيرة من شهر رمضان مع حفظ جزأين من القرآن .

في ٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩ حكمت محكمة المدينة المنورة على المواطن اللبناني الشيعي (علي حسين سباط ، مقدِّم برنامج على فضائية لبنانية كان يقدم النصائح والتنبؤات في برنامجه للجمهور) بالإعدام بعد إجراء محاكمة سرية افتقرت على المساعدة القانونية ، وقبض عليه في فندق في المنطقة المركزية في المدينة المنورة واتهم بممارسة السحر. وفي يناير/كانون الثاني ٢٠١٠، قبلت محكمة الاستئناف في مكة استئنافاً ضد الحكم الصادر بحقه استناداً إلى عدم استكمال الإجراءات المتعلقة بالإدانة ، وقالت محكمة الاستئناف إنه قد تم التحقق من جميع المزاعم التي وجهت إليه ، وإنه إذا ما تبين أنه قد ارتكب الجرم حقاً، يتعين أن تطلب منه التوبة ، إلا أن محكمة المدينة أكدت حكم الإعدام في ١٠ مارس/آذار ، حيث قال القضاة إنه يستحق أن يحكم عليه بالإعدام بسبب ممارسته "الشعوذة"علانية لعدة سنوات أمام ملايين المشاهدين، ولأن أفعاله "قد جعلت منه كافراً" ، وقالت المحكمة إن فرض عقوبة الإعدام عليه سوف يشكل رادعاً للآخرين كي لا يمارسوا "الشعوذة".

## كبت حرية التعبير

لا يتطرق القانون الأساسي للحكم لحرية التعبير إلا انه يشير إشارة عابرة لوسائل الإعلام محذراً إياها بعدم المساس بسياسة الدولة من قريب أو بعيد ، فنصت المادة التاسعة والثلاثون من القانون الأساسي للحكم على أن :

***تلتزم وسائل الإعلام والنشر وجميع وسائل التعبير بالكلمة الطيبة وبأنظمة الدولة وتسهم في تثقيف الأمة ودعم وحدتها ويحظر ما يؤدى إلى الفتنة أو الانقسام أو ما يمس بأمن الدولة وعلاقاتها العامة آو يسئ إلى كرامة الإنسان وحقوقه وتبين الأنظمة كيفية ذلك .***

كما ان نظَام المطبوعات والنشر في مادته الرابعة والعشرين يستبطن حالة الإبهام وعدم الوضوح في إعطاء الحرية للصحافة في ممارسة حقها الطبيعي في أداء دور الرقيب على حالات الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان حيث يجعل الباب مفتوحاً أمام السلطات بالتحكم بها ، فتنص المادة على انه :

***لا تخضع الصحف المحلية للرقابة، إلا في الظروف الاستثنائية التي يقرها رئيس مجلس الوزراء***

وتسيطر حكومة الكيان السعودي على جميع قنوات التعبير عن الرأي ، بما في ذلك الإذاعة والتلفزيون والصحافة . كما ان الرقابة المشدّدة على الكتب والصحف المستوردة من الخارج تجعل من الصعب على المواطنين الحصول على المعلومات ، كما لا يسمح بعقد الندوات الثقافية والمحاضرات العامة دون إجازة رسميّة من السلطات المحلية .

وعلى الرغم من ان الصحف المحلية هي شركات نشر خاصة ، فإن الحكومة تسيطر على نشاطاتها، ويجري تعيين رؤساء تحرير الصحف وعزلهم من قبل الحكومة ، وكذلك الأمر بالنسبة لأعضاء مجالس الإدارة.

وتمنع حكومة الكيان السعودي الصحافة المحلية من نشر الإعلانات الخاصة بالدول والمؤسسات الحكومية الأجنبية ، إلا بموافقة مسبقة من وزارة الإعلام ، كما تحظر على المؤسسات الإعلامية والعاملين فيها قبول المساعدات والهبات والمنافع المقدمة من جهات أجنبية داخل البلاد وخارجها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وتقوم وزارة الإعلام بمراقبة وسائل الإعلام كافة من خلال مديرية خاصة تابعة لها تسمى (المديرية العامة للمطبوعات) ، حيث يدخل من ضمن اختصاص هذه المديرية: مراقبة جميع ما يرد إلى البلاد من كتب ومجلات وصحف ونشرات محلية ، كما أنها مسؤولة عن إصدار التراخيص الخاصة بفتح محلات بيع الكتب والمطابع ، ومحلات الرسم والتصوير والوكالات الإعلامية .

وبالإضافة إلى الرقابة التي تمارسها وزارة الإعلام ، فهناك العديد من الجهات الحكومية تمارس الرقابة أيضاً بحسب توجهاتها واهتماماتها ، مثل وزارة الداخلية التي تمارس الرقابة على المواد الإعلامية التي لها علاقة بالسياسة، باعتبارها ذات علاقة بالأمن الوطني ، كما تعين موظفين من قبلها في وزارة الإعلام لممارسة الدور الرقابي ، ويعزى هذا التدخل باعتبار كون وزير الداخلية (نايف بن عبد العزيز) رئيس المجلس الأعلى للإعلام الذي تم تأسيسه عام ١٩٧٧، والذي يتمتع بصلاحيات في الحقل الإعلامي تفوق صلاحيات وزير الإعلام نفسه ، ويعتبر المجلس الأعلى للإعلام أعلى سلطة صحافية وإعلامية في البلاد ، وتقوم دائرة الإعلام الخارجي التابعة له ، والتي كانت في السابق تابعة لوزارة الخارجية، بوضع سياسة الإعلام الداخلية والخارجية للبلاد ، كما أن حكام المناطق والمحافظين يمارسون أيضاً قدرا من الرقابة حيث يقومون في بعض الأحيان بوضع تشريعات تتعلق بما هو مسموح وما هو ممنوع من النشر.

ويقوم وزير الداخلية بتعيين مندوبا في كل صحيفة ومجلة لمراقبة المطبوعات قبل طبعها، وأيضاً لمراقبة نشاط الصحيفة ، ومراقبة المطبوعات التي ترد إلى البلاد من كتب ومجلات وصحف ونشرات واشرطة وافلام ومنع غير الصالح من الدخول ، أو بشطب وتمزيق الاجزاء المخالفة أو تسود المواد الغير مرغوبة أو تلصق بالصمغ الصفحات بالنسبة للمقالات أو الاخبار التي تعتبر ممنوعة ، كما يتم مراقبة المطبوعات التي ترد مع المسافرين الذين يصلون عن طريق المطارات أو الموانىء أو المداخل الأخرى.

وتقوم إدارة رقابة الصحف المحلية التابعة لوزارة الإعلام بمراقبة ما تنشره الصحافة المحلية والتحقيق مع المخالفين من الصحافيين للأنظمة ، ووضع العقاب المناسب.

وترسل وزارة الإعلام بتعليمات مكتوبة إلى رؤساء تحرير الصحف مباشرة بعدم تجاوز الأسس العامة للكتابة المتفق عليها وتحديد ما يمكن نشره وما لا يمكن.

وتصر سلطات الكيان السعودي على انتهاك حرية التعبير من خلال فرض قيود قاسية على المواطنين والتي تتعارض مع الشريعة الإسلامية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان .

وجعلت حكومة الكيان من وسائل التعبير عن الرأي لدى المواطنين مثل انتقاد الحكومة علناً في الكتب أو الصحف ، جرائم تمس بأمن الدولة ويعاقب عليها القانون ، وهذه التهم نصت عليها

القوانين الجنائية التي أصدرها الكيان واعتبرها جرائم يعاقب على من يثبت بحقه ارتكابها بعقوبات تتراوح بين السجن والإعدام .

ولذا فان المواطنين لا يتمكنون من التعبير عن آرائهم بصورة مفتوحة في القضايا السياسية والاجتماعية كما لا يتمكنون من توجيه النقد لمسئولي الحكومة وسياستها ، ويتجنبون الخوض في الموضوعات التي تبدو بأنها تمس أحد المسؤولين أو شركاء الحكومة حيث لا تتوانى سلطات الكيان عن تلفيق تهم باطلة بحقهم الأمر الذي يؤدي بهم إلى الاعتقال التعسفي.

في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٠ استدعت إدارتي المباحث في مدينتي الخبر والقطيف عددا من الناشطين في مجالات حقوق الإنسان والمجتمع المدني للتحقيق معهم على خلفية لقاءات أهلية جمعتهم مع وفد دبلوماسي أوروبي زار (السعودية) مطلع فبراير ٢٠١٠ لمتابعة قضايا حقوق الإنسان ، حيث سبق وان زار وفد دبلوماسي هولندي برئاسة سفير حقوق الإنسان بوزارة الخارجية الهولندية (اريان هامبرغر) البلاد في مطلع عام ٢٠١٠ وزار الرياض وجدة والدمام والتقى مسئولين في وزارة العدل وهيئة حقوق الإنسان السعودية وتضمن البرنامج الرسمي للوفد الهولندي عقد لقاءات أهلية مع ناشطين حقوقيين سعوديين في مختلف المدن حضرها السفير الهولندي لدى المملكة (رون ستريكر).

في ٩ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٠ قامت السلطات الأمنية وبقرار صادر من وزارة الثقافة والإعلام بإغلاق مكتب قناة الساحة الفضائية المتخصصة في الموروث الشعبي بالرياض بتهمة إثارة النعرات القبلية بالمجتمع ، وقال وكيل وزارة الثقافة والإعلام (عبد الرحمن الهزاع) بإن قرار الإغلاق جاء بناء على تلقي الوزارة شكاوى من المواطنين لبعض البرامج المعروضة ومخالفات شريط الرسائل النصية القصيرة sms بالإضافة إلى عدم وجود ترخيص رسمي من الوزارة بإقامة المكتب .

في ١٧ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٠ ، استدعت شرطة مدينة سيهات بمحافظة القطيف الكاتب (ناصر الجاروف) وللمرة الثالثة في غضون الأشهر القليلة الأخيرة وأخضعته لمسح بصمات اليدين وذلك على خلفية توجيه انتقادات لاذعة للضابط في شرطة الدمام الجنوبية المقدم (طارق المغلوث) في مقالة نشرها عبر شبكة راصد الاخبارية في شهر مارس من عام ٢٠٠٩ ، واتهمت السلطات الكاتب الجاروف زوراً بنشر الأكاذيب في المواقع الالكترونية ضد رجال

الأمن حيث سبق وان قام الضابط المغلوث بصفع المواطن (مصطفى الفرج) في شهر مارس من عام ٢٠٠٩ من بلدة العوامية وضربه بالحذاء والركل وإطلاق عبارات مهينة بحقه من قبيل (يا كلب يا حيوان يا رافضي) ، وذلك بذريعة وضع المواطن (مصطفى الفرج) عبارة (حب أهل البيت يجري في عروقي) على زجاج سيارته ، حيث اعتبرها المغلوث (عبارة تحريضية) ، كما وصم الضابط المذكور المواطنين الشيعة بـــ"الرافضة وأولاد الزنى".

في ٢ مارس/آذار ٢٠١٠ ، منعت سلطات الكيان السعودي الناشط في مجال حقــوق الإنــسان (محمد صالح البِجادي، ٣٢ سنة ، أحد مؤسسي جمعية الحقوق المدنية و الــسياسية الــسعودية والمشرف على الموقع الإلكتروني "مرصد حقوق الإنسان في السعودية" ) ، من مغادرة الــبلاد إلى قطر ، وتم مصادرة جواز سفره عند نقطة التحقق من الجوازات في مطــار الملــك خالــد بالرياض، وتم إعلامه بان هناك تعليمات من إدارة الشؤون الأمنية بوزارة الداخلية تقضي بمنعه من السفر.
وسبق وان تم اعتقال البجادي في سبتمبر ٢٠٠٧ حينما دعا إلى اعتصامٍ أمــام مقــر مديريــة المباحث للإفراج عن بعض الموقوفين مستخدماً قنوات فضائيةً ووكالات أنباء أجنبية.
وفي ١ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٨ أُطلق سراحه بشرط ان لا يقــوم بتنظــيم أي منتــديات أو تجمعات ، أو ينضم إلى الجماعات الإصلاحية ، أو يتصل بالصحافة الأجنبية. وفي آذار/ مارس ٢٠٠٩، تم استدعاء البِجادي إلى مقر مديرية المخابرات ، وخضع للتحقيق بشأن صلته بالتقارير المنشورة على الإنترنت والنشاطات الاحتجاجية التي دعت إلى إصــلاحاتٍ ديمقراطيــة وإلــى إطلاق سراح الموقوفين ، وفي ٢٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٩، أعلمته سلطة الجوازات في بريدة بأنه ممنوع من السفر.

في ٢ مارس/آذار ٢٠١٠ منعت سلطات الكيان السعودي بيع الكتب التي تناقش تاريخ ووضــع الشيعة في البلاد من العرض والبيع في معرض الرياض الدولي للكتاب الذي انعقد في الفترة من ٢ إلى ٥ مارس ٢٠١٠. ومن الكتب الممنوعة والتي تتناول وضع الشيعة في شــبه الجزيــرة العربية كتاب (الشيعة في السعودية) للدكتور فؤاد إبراهيم وكتاب (الشيعة السعوديون) لإبــراهيم الهطلاني .
كما تم مصادرة مؤلفات الدكتور عبد الله الحامد العضو المؤسس في جمعية الحقــوق المدنيــة والسياسية في السعودية ، كما سحبت هيئة الرقابة على المعرض رواية «ترمي بشرر» للروائي

السعودي (عبده خال) من جناح الناشر (دار الجمل) ، وقال صاحب الدار خالد المعالي بأن الرواية سُحبت بعد الإعلان عن فوزها بالجائزة العالمية للرواية العربية (بوكر).
في ٣ مارس/آذار ٢٠١٠ استدعت السلطات الأمنية في مدينة سكاكا الشاعر والكاتب (زياد السالم) بسبب إلغاءه ندوة (النقد النسائي السعودي) التي كان من المقرر إقامتها في نادي الجوف الأدبي ، ووجهت له تهمة "تأجيج المتطرفين بعد تصريحه ضد إلغاء الفعاليات الثقافية وحريق نادي الجوف" ، وطالبته السلطات الأمنية بإحضار كفيل ، لكنه رفض هذا الإجراء ، وبعد ساعتين من الانتظار تم إخلاء سبيله .

في ١٩ أبريل/نيسان ٢٠١٠ استدعت إدارة مباحث القطيف الكاتب (أحمد الربح) وأخضعته لتحقيق مطول وذلك بسبب الانتقادات اللاذعة التي وجهها الربح في مقالاته الأخيرة للسياسات الطائفية الرسمية بحق المواطنين الشيعة في شبه الجزيرة العربية ، كما تم منعه من كتابة المقالات السياسية التي تتناول الشأن الشيعي في السعودية.

في مايو/أيار ٢٠١٠ أقالت صحيفة الوطن السعودية الرسمية الكاتب ( إبراهيم طالع الألمعي ) بسبب مقال له تحت عنوان ( سلفي في مقام سِيْدِيْ عبد الرحمن) نشر في الصحيفة سخر فيه من الدعوة السلفية و وصفها بالسطحية الجرداء .

في مايو/أيار ٢٠١٠ مارست جهات عليا في الحكومة السعودية ضغوطاً على رئيس تحرير صحيفة الوطن السعودية (جمال خاشقجي) ردا على انتقاداته المستمرة للتشدد الديني في البلاد مما أدى الى تقديم استقالته . واستقال خاشقجي بعد قيام الصحيفة بنشر مقال انتقد فيه الكاتب (إبراهيم طالع الألمعي) السلفية في قالب فكري شعري . وسبق وان حاول خاشقجي ان يستقيل في حزيران/يونيو الماضي بسبب مقال حول هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ازعج في حينه وزير الداخلية (نايف بن عبد العزيز).
وسبق وان استقال خاشقجي من جريدة الوطن في عام ٢٠٠٣ بسبب افتتاحية تناول فيها أفكار (ابن تيمية) ، الا انه عاد الى رئاسة تحرير الصحيفة في ٢٠٠٧ بعد ان عمل مستشارا لتركي الفيصل الذي تسيطر عائلته على الصحيفة.

في ١٠ يونيو/حزيران ٢٠١٠ قامت هيئة الاتصالات السعودية بحجب موقع صحيفة الوئام الإلكترونية ومنتدى (بناء الفكر والثقافة) ، إضافة إلى حجب عدة مواقع أخرى .

في يونيو/حزيران ٢٠١٠ فتحت الكلية التقنية بجدة تحقيقاً مع المحاضر بالكلية الأستاذ (محمد عباس) وذلك بعد قيامه بتصوير مقطع فيديو يشرح من خلاله سلبيات المبنى ومدى ما يعانيه الطلاب من صعوبات أثناء تلقيهم المحاضرات . ويظهر في المقطع طلاب الكلية وهم يعانون من الحرارة الشديدة بسبب عدم وجود تكييف في غرف المبنى ، وتم نشر الفديو عبر موقع اليوتيوب.

في ٨ سبتمبر/أيلول ٢٠١٠ استدعت إدارة المباحث العامة بنجران الأستاذ(صالح بن علي بن عامر آل سالم اليامي) عضو جمعية حقوق الإنسان أولا وتم التحقيق معه بشأن استقباله لدبلوماسيين غربيين في بيته ومرافقتهم والتجول معهم على أساس الصداقة الشخصية التي تربطه بالدبلوماسيين، وتم إعلامه بأنه كان من المفروض عليه أن يطلب إذنا من إمارة منطقة نجران . واجبر على التوقيع على تعهد بعدم استقبال أي ضيوف غربيين في بيته سواء دبلوماسيين أو صحافيين .

في ٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠ قضت محكمة القصيم بالسجن شهرين وخمسين جلدة على المحرر الصحفي (علي فهد الجخيدب الحربي) من صحيفة الجزيرة لاتهامه بتحريض مواطنين من مدينة قبة في منطقة القصيم ودعوتهم إلى التجمهر أمام شركة كهرباء منطقتهم للتعبير عن استيائهم من تكرار قطع التيار الكهربائي عن منازلهم.
ففي ٧ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨ نشرت الجزيرة خبراً بعنوان "سكان قبة يتجمهرون لطلب الكهرباء " من إعداد مراسل الصحيفة بمدينة قبة (علي الجخيدب) ، مما دعا شركة الكهرباء لرفع قضية ضد الصحفي بتهمة تحريض المواطنين على التجمهر أمام مبنى الشركة ، إلا أن قاضي المحكمة آنذاك لم يبت في القضية إلى حين قدوم قاضٍ آخر بادر بالنظر في القضية وأصدر حكمه بسجن وجلد الجخيدب .

في ٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠ استدعت إدارة المباحث العامة في القطيف المواطن (سمير احمد الحمادي ، ٣٥ عاما ، من بلدة القديح في القطيف ، متزوج ولديه ثلاثة أولاد ، يعمل مديرا

لفرع شركة للسياحة والسفر في الأحساء) للمثول أمامها وأودعته السجن العام فور وصوله مباشرة بتهمة وضعه صورة على مكتبه للسيد حسن نصر الله رئيس حزب الله لبنان، وصدر عليه حكم بالسجن ١٥ يوم .
في ٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠ أعتقلت السلطات الأمنية الناشط في مجال الحقوق السياسية والمدنية (الدكتور محمد العبد الكريم ، أستاذ أصول الفقه في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض) بسبب مقالة بعنوان " أزمة الصراع السياسي بين الأجنحة الحاكمة في السعودية – محاولة للبحث عن مصير الشعب السعودي" نشرها في صفحته الخاصة في " الفيس بوك" ثم تناقلتها عدة مواقع إلكترونية ، وجرى نقله إلى سجن الحاير في الرياض .

في ١٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠ أوقفت صحيفة الوطن السعودية الكاتب (عبد الله المغلوث) عن الكتابة نهائيا في قسم الرأي ، اثر مقال كتبه في نفس الصحيفة بعنوان ( كم عمر أصغر مسؤول لدينا ) ، والذي أثار حفيظة مسئولي الصحيفة مما أدى إلى إقالته .

في ١٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠ منعت السلطات الأمنية في القطيف تنظيم ملتقى (شعراء الطف) الشعري الذي كان من المقرر إقامته في مسجد الإمام الجواد في ساحة القلعة بالقطيف بمناسبة عاشوراء ، واستدعت إدارة البحث الجنائي في القطيف القائم على المسجد وتم إعلامه بأمر صادر من محافظ القطيف (عبد الله العثمان) بحجة عدم وجود ترخيص رسمي لإقامة الملتقى وأجبر على توقيع تعهد خطي يقضي بعدم إقامة الملتقى .

## المواقع المحجوبة :

يقوم الكيان السعودي بين فترة وأخرى بحجب المواقع الالكترونية التي لا تتماشى مع سياسة الكيان ، وتعتبر هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات الجهة المسؤولة عن خدمة الإشراف ومراقبة مواقع الانترنت وحجبها والتي باشرت عملها في بداية عام ٢٠٠٧ حيث كانت مدينة (الملك) عبد العزيز للعلوم والتقنية تقوم بهذه المهمة سابقاً. والمواقع المحجوبة في البلاد هي :

موقع الحوار المتمدن ، موقع الساحات العربية الحرة، الشبكة الليبرالية السعودية، جمعية حقوق الإنسان أولاً، موقع يا حسين، شبكة رافد، شبكة الشيعة، موقع ومنتدى الحركة الإسلامية

للإصلاح من لندن، موقع ومنتدى تنظيم التجديد الإسلامي من لندن، موقع مركز الحرمين للإعلام الإسلامي، موقع لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في شبه الجزيرة العربية، موقع قضايا خليجية، شبكة النبأ المعلوماتية، شبكة هجر الثقافية ، المعهد السعودي بواشنطن، وكالة الأخبار السعودية من واشنطن، موقع شبكة الشيعي الغيور، ملتقى القطيف الثقافي، شبكة الجارودية الثقافية ، أنصار المنسيين، شبكة الحرمين، منتدى منابر الحرمين الإسلامية، شبكة الأبحاث العقائدية ، صوت المرأة السعودية .

في يونيو/حزيران ٢٠١٠ بلغ عدد الطلبات اليومية التي تلقاها مركز معلومات الشبكة (التابع لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات ) لمتابعة طلبات المستخدمين فيما يتعلق بحجب المواقع أو رفع الحجب عنها التي تم استلامها في الربع الأول من السنة الحالية ٢٠١٠ (١٣٣٤٥٨ طلباً) مقابل (٨١٢٧٢ طلباً في الربع الأول من عام ٢٠٠٩) أي بزيادة قدرها (٦٤%). كما بلغ عدد الروابط المحجوبة في الربع الأول من السنة الحالية (٨١٥١٢ رابطاً) .يجدر بالذكر أن هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات قامت ببناء نظام إلكتروني لمتابعة طلبات المستخدمين المتعلق بالحجب ورفع الحجب بحيث يتم إنشاء تذكرة إلكترونية لكل طلب، الأمر الذي كان له بالغ الأثر في الرفع من مستوى مراجعة ومتابعة الطلبات اليومية.

## حظر التجمع وتشكيل الجمعيات والتنظيمات السياسية

تمنع حكومة الكيان السعودي تشكيل الأحزاب السياسية أو التجمعات أو تأسيس النقابات المهنية ، حيث يعتبر الانتماء إلى أي حزب سياسي أو الدعوة إليه جريمة تمس بأمن الدولة، وتتم محاكمة الذين يعتقلون بتهمة الانتماء إلى الأحزاب السياسية خلف أبواب مغلقة ، ولا يعلن في الغالب عن الأحكام الصادرة بحقهم والتي غالباً ما تكون السجن المؤبد أو الإعدام حيث تنسب إليهم تهمة "الفساد في الأرض"، والتي يعاقب مرتكبها بقطع الرأس ، ونادراً ما يتم إطلاق سراحهم ضمن العفو الملكي الذي يعلن عنه في المناسبات الدينية مثل العفو الذي يصدر في شهر رمضان والذي يستثنى منه السجناء الشيعة أيضاً .

ولقد حاول الكيان السعودي وبكل جهده وضع قيود وحواجز حول هذا الحق وعدم الإشارة إليه في قوانينه.

وتتعرض منظمات ولجان حقوق الإنسان إلى المضايقة والمنع وعدم منحها إجازة للعمل بحرية أو عقد اجتماعات ، ويتم مراقبة نشاطاتها بصورة دائمة .
كما لا يسمح الكيان بإقامة التجمعات السلمية أو التظاهر السلمي ولم يتطرق القانون الأساسي لذلك ، وهذا ما جعل الاحتجاجات السلمية والتجمعات ضرباً من عصيان الأمر "تؤدي لزرع بذور الفرقة والانشقاق" حسب التسمية التي يطلقها الكيان على هذه النشاطات وهو ما يجعلها تهمة تقود صاحبها إلى السجن وتعرضه لأقسى العقوبات .

في ٣١ أغسطس/آب ٢٠١٠ قامت شرطة المربع في الرياض باعتقال الطالبين (خ ، الجهني) و(ع ، الشمري) أثناء تجمع سلمي أقامه خريجو اللغة العربية في ٢١ أغسطس أمام مبنى وزارة التربية والتعليم للمطالبة بحقهم في التعيين الوظيفي. وقد أحاطت قوات الأمن خلال أيام الاحتجاج بمقر التجمع أمام الوزارة في طريق الملك عبد العزيز بالرياض دون أي تدخل.

في ١٣ نوفمبر/ تشرين الثاني وجهت جمعية الحقوق المدنية والسياسية رسالة إلى وزير الداخلية ( نايف بن عبد العزيز) تتضمن طلباً للتصريح باعتصام سلمي على طريق "النهضة" شرقي الرياض ، الا ان وزارة الداخلية رفضت طلب الاعتصام دون تقديم مسوغات قانونية تفيد بمنع النشاطات والتجمعات السلمية وتم استدعاء منسقي الاعتصام إلى الوزارة لإبلاغهم رفض الطلب.
وقالت الجمعية، في رسالتها التي حملت توقيع ٦٧ ناشطاً سياسياً وحقوقياً، إن الاعتصام المزمع سوف يستمر لمدة ساعتين، على أن تشترك فيه مجموعتان، الأولى من "العلماء والمثقفين والمهتمين بالشأن العام"، والثانية مجموعة من "النساء المحتسبات والناشطات في مجال حقوق الإنسان."

## كبت حرية الدين والعقيدة والتمييز الطائفي ضد الشيعة

بالرغم من مزاعم حكومة الكيان السعودي باتخاذ بعض الخطوات والتدابير الإصلاحية في مجال حرية الدين والعقيدة وتعزيز الحوار بين الأديان في المحافل الدولية ، إلا أن الحكومة لا زالت مستمرة في فرض حظر على جميع أشكال التعبير الديني العلني للأديان والمذاهب الإسلامية الأخرى التي لا تنتمي إلى المذهب الإسلامي السني الموافق عليه رسمياً ، حيث يتم بصورة

رسمية فرض القيود على الممارسة الدينية العامة من قبل أعضاء ما تسمى بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والذين أعطيت لهم صلاحيات واسعة تخولهم فعل ما يحلوا لهم مع إمكانية الإفلات من العقاب والحصانة الممنوحة لهم من قبل السلطات ، كما أنهم غير خاضعين للمساءلة وللمراجعة القضائية عن التجاوزات والانتهاكات التي يرتكبونها، ولم تف حكومة الكيان السعودي أيضاً بالتزاماتها بحماية الحق بحرية الدين والعقيدة ، كما لا زالت تتلكأ بتنقيح وتحديث المناهج الدراسية من أجل إزالة الإشارات التي من شأنها أن تحط من قدر المسلمين المنتمين للمذاهب الإسلامية الأخرى وكذلك غير المسلمين ، وهي مستمرة بالتباطؤ بوضع حد للغة الكراهية تجاههم ، حيث لا زالت الكتب المدرسية تحتوي على لغة تحريضية وتنشر ثقافة وتربية التعصب والكراهية في جميع أنحاء العالم .

ويستخدم الكيان الانتماء الديني للمواطنين الشيعة كحجة لتحديد عقيدتهم السياسية والتي يتم على ضوءها تحديد الولاء والانتماء للوطن الأمر الذي أدى إلى قيام حكومة الكيان بإتباع سياسة الإرهاب الحكومي الذي نتج عنه انتهاكات واسعة بحقهم .

ولا يزال الكيان في طور التشجيع على التفرقة والاضطهاد الديني ، كما أخفقت حكومته في البراءة من تهمة الاضطهاد والاستبداد بحق الشيعة الذين جردوا من قوتهم السياسية والتعبيرية بسبب سيطرة الفئة الحاكمة على جميع منافذ الإدارة الحكومية ، ولم تبذل الحكومة جهداً مميزاً للحد من هجمات الفئات الدينية المتشددة والتي تعمل تطوعاً سواء من حيث إشاعة الفكر التكفيري أو في مساندة المجموعات والأفراد المسلحين التابعين للحكومة في الهجوم عليهم وحرمانهم من ممارسة شعائرهم الدينية مستندين بذلك على فتاوى فقهاء السلطة التي تعتبر تلك الشعائر من الأعمال الشركية .

كما لم يبذل الكيان السعودي جهداً في تشجيع مناخ الاحترام والتسامح الديني تجاه الشيعة ، ولكنه عمل على العكس ، إذ بادرت حكومته إلى تضمين قوانينها وأنظمتها لمواد وفقرات ترسخ عقيدة الكراهية والاستبداد والهيمنة الدينية وبتحريض المؤسسة الدينية الوهابية مما أدى إلى الهيمنة الدينية لدين الأغلبية ، وأدت هذه السياسة إلى فرض قيود على المواطنين الشيعة مما جعل من هذا التمييز الطائفي البغيض ينحى منحىً خطيراً عندما يصنف الشيعة على أنهم طائفة متطرفة .

كما لم يبادر الكيان السعودي بتشريع قانون يجيز فيه للمواطنين حرية الفكر والوجدان والدين وحريتهم في إظهار دينهم أو معتقدهم بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم في العلن بالرغم

من ان المادة التاسعة من النظام الأساسي للحكم تحث على اعتناق الدين الإسلامي وتربية النشأ على العقيدة الإسلامية والتي تقول بان:

***الأسرة هي نواة المجتمع السعودي ويربى أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية وما تقتضيه من الولاء والطاعة لله ورسوله وأولي الأمر واحترام النظام وتنفيذه وحب الوطن والاعتزاز به وبتاريخه المجيد.***

وكذلك المادة ( ١٣ ) من نفس النظام التي تنص على ان :

***يهدف التعليم إلى غرس العقيدة الإسلامية في نفوس النشأ وإكسابهم المعارف والمهارات وتهيئتهم ليكونوا أعضاء نافعين في بناء مجتمعهم محبين لوطنهم معتزين بتاريخه.***

إلا أن الكيان السعودي يناقض وينتهك هذه المواد وذلك بإتباع سياسة القمع التي تنفذه السلطات الأمنية التي تتبع أوامر وزارة الداخلية أو حكام الأقاليم أو من خلال الإيعاز إلى بعض اللجان الدينية المتشددة التي تأخذ على هواها تطبيق القانون ، مما يولد وجهات نظر سيئة تجاه الإسلام لدى أتباع الأديان الأخرى .

فمن الانتهاكات المصنفة في مجال الحرية الدينية قيام الكيان السعودي بمنع المواطنين الشيعة من ممارسة شعائرهم الدينية في العلن وفي السر ومن الاحتفال بمواليد وشهادة أئمة أهل البيت عليهم السلام مبرراً ذلك المنع بعدم انسجامها الشعائر الدينية الشيعية مع توجهه الديني المتطرف الذي تطبقه الحكومة .

كما تمنع سلطات الكيان الشيعة من بناء مساجد خاصة بهم وحسينيات لإقامة المآتم ، وتطلب منهم الحصول على إجازة للبناء والتي غالباً ما يكون من المستحيل الحصول عليها ، أو تستغرق سنين طويلة لاستخراجها .

ويقوم الكيان بإغلاق العديد من هذه المساجد ، ويوقف بناء المساجد التي بنيت حديثاً ، أو يهدم البعض منها.

كما يقوم بمنع الشيعة من استيراد وبيع الكتب الخاصة بالمذهب وكذلك يمنع تداول الرموز الدينية والصور والرسومات التي تمثل علماء الطائفة ورموزهم الدينية ، كما يصل حد المنع أيضاً إلى عدم رفع الآذان للصلاة على الطريقة الشيعية .

وينحى التمييز الطائفي منحى أخر عندما يقوم الكيان بوضع العقبات أمام المواطنين الشيعة في حالة طلبهم الحصول على تصريح للسفر خارج البلاد وخاصة إذا كان السفر من أجل الدراسة الدينية في إيران أو العراق .

ويشمل التمييز أيضاً الجانب الاقتصادي حيث يحرم الشيعة من تبوء المناصب العليا في المؤسسات والشركات الحكومية الكبرى ، فنادراً ما يتقلد أحد الشيعة منصب مدير عام شركة أو مؤسسة ، كما لا يحق للشيعي أن يكون رئيساً للبلدية في المناطق الشيعية أو غيرها ، كما انه المواطن الشيعي محروم من تقلد مناصب في الجيش أو الشرطة أو الحرس الوطني.

وعلى الصعيد السياسي ، لا يسمح الكيان السعودي للشيعة بتقلد مناصب سياسية التي هي حكراً على بني سعود وشركائهم ، كما يتم تمثيل الشيعة بعدد رمزي في مجلس الشورى ، حيث يمثل الشيعة خمسة أعضاء فقط في المجلس الذي يعين أفراده الملك والذي لا يملك صلاحيات تذكر في سن القوانين والأنظمة .

ويتم تصنيف المواطنين الشيعة من قبل المؤسسات الدينية المدعومة من قبل الكيان على أنهم من غير المسلمين ويصل الأمر إلى حرمانهم في بعض الأحيان من صفة المواطنة في الخطاب الديني أو السياسي حيث ينظر الكيان بعين الشك والريبة لهم ، وغالباً ما يتم اتهامهم بعدم الولاء للوطن وهذا ما جعل جميع المؤسسات الإدارية تتبع معاملة قائمة على التمييز تجاه الشيعة وتشكك في أي سلوك أو نشاط يقوم به أفراد الطائفة الشيعية.

وتحاول المؤسسة الدينية التي أنشأها الكيان وعين موظفيها على أساس الولاء لعائلة بني سعود النيل من الطائفة الشيعية ومن أفرادها سواء من خلال الفتاوى التي يصدرها موظفوها ، أو التحريض على استخدام العنف ضد أفرادها والتعامل معهم بحقد وكراهية ، وهذا ما خلف فجوة كبيرة ما بين أبناء البلد الواحد.

ففي أغلب المحاكم السنية تقريباً يجري تجاهل شهادة المواطن الشيعي من قبل القضاة ، كما لا يسمح للشيعة بتقلد مناصب القضاة في المحاكم السنية ما عدا المحاكم الجعفرية والتي لا تتعدى

المحكمتين في عموم البلاد واقتصارهما على قضايا الأحوال الشخصية فقط ، مثل إجراء عقود الزواج والطلاق والميراث والأوقاف.

وعلى صعيد التعليم ، يمارس الكيان السعودي سياسة التمييز الطائفي حتى في المناطق ذات الأغلبية الشيعية ، فمثلاً من النادر أن يتقلد الشيعي منصب الإدارة في المدارس الابتدائية والثانوية كما ان المعلمات الشيعيات محرومات من تقلد منصب مديرة مدرسة، ومن النادر أيضاً أن تجد في الجامعات أساتذة وإداريين من الشيعة.
وتضع السلطات الكثير من القيود على الحجاج الشيعة سواء منهم مواطنو شبه الجزيرة العربية أو من البلدان الأخرى ، حيث تقوم سلطات امن المطارات بتأخير الحجاج الشيعة في صالات التفتيش لساعات طوال ، بالإضافة إلى المعاملة السيئة التي يعاملهم بها موظفو المطار من توجيه إهانات وكلمات نابية ومصادرة المواد والكتب والرموز الشيعية .

## إغلاق مساجد ومنع شعائر دينية

في ٢ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٠ قامت سلطات الكيان السعودي بإزالة اللافتات والشعارات الحسينية التي علقها المواطنون الشيعة في الشوارع العامة في مدينة القطيف والعوامية في شهر محرم الماضي مستخدمة في إزالتها الرافعات التابعة للبلدية مدعمة بدوريات من الشرطة والمباحث العامة ، ومن ثم قام العمال بإحراق اللافتات أمام المارة في تحد سافر لمشاعر المسلمين الشيعة .

في ٧ فبراير/شباط ٢٠١٠ استدعت إدارة المباحث العامة في القطيف الكاتبة والناشطة الاجتماعية لميعة الشيوخ (ناشطة في المجال الاجتماعي وكاتبة للعديد من المقالات ومدرسة في إحدى مدارس القطيف ) وأجرت معها تحقيق مطول بسبب بنائها حسينية على نفقتها الخاصة أسمتها (ديوانية الشيوخ) في حي الشويكة بمدينة القطيف ، كما قامت إدارة المباحث باستدعاء أخوانها ولأكثر من مرة وعلى نفس الموضوع.

في ٥ أبريل/نيسان ٢٠١٠ أغلقت السلطات الأمنية في الأحساء حوزة سماحة العلامة الشيخ محمد الهاجري بمدينة الهفوف بالأحساء بناءاً على قرار صادر من إمارة الأحساء .

في أبريل/نيسان ٢٠١٠ رفض وزير داخلية الكيان السعودي ( نايف بن عبد العزيز ) إعادة فتح المساجد الشيعية المغلقة في المنطقة الشرقية معللا ذلك بنواحي أمنية ومذهبية لم يحددها ، وعلى أثر ذلك التقى وفدا من رجال الدين والشخصيات الإسماعيلية بوزير الداخلية بمكتبه في ١٧ أبريل ٢٠١٠ ملتمسين فتح المساجد المغلقة ، إلا انه رفض إعادة فتحها واعتبرها مسألة غير قابلة للنقاش.

في ٢٠ أغسطس/آب ٢٠١٠ قامت السلطات الأمنية في الأحساء مؤلفة بأكثر من عشر دوريات أمنية تستقل ١١ سيارة جيب بتطويق مكان إقامة صلاة الجمعة في حي الجسر في الخبر ومنعت المصلين من الاقتراب من المكان وإجبارهم على العودة بالقوة، كما طوقت منزل الوجيه الشيعي البارز وعمدة مدينة الخبر الأسبق الحاج عبد الله المهنا حيث موقع المصلى بحي الجسر ومنعت وصول المصلين إليه.

في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٠ طالبت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بإزالة سبعة مواقع أثريه بحجة أن بعض الناس يتبركون بها ، والمواقع هي : موقع مولد النبي الكريم الذي تقع فوقه حاليا مكتبة مكة المكرمة جوار البيت الحرام ، وموقع قبر والدة النبي الأكرم السيدة آمنة بنت وهب في منطقة الأبواء شمال مكة المكرمة ووضع سياج حول جبل ثور وجبل الرحمة وجبل النور مع تغيير اسم مقبرة حواء الموجودة في مكة منذ أكثر من ٣٠٠٠ عام.
وسبق وان طالبت الهيئة بشكل رسمي بإزالة شاهد جبل الرحمة في عرفات على الرغم من وجود قرار رسمي يقضي بعدم إزالة أية مبان أو آثار إلا بعد معاينتها من وكالة الآثار.

في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٠ تعرض الحجاج الشيعة وبعض كوادر حملات حج المنطقة الشرقية من الشيعة لألفاظ طائفية من قبل عناصر نقاط التفتيش في طريق مكة المكرمة حيث قال الحجاج بأنه أثناء توجههم إلى مكة كانت عناصر نقاط التفتيش القريبة من مكة المكرمة تسمعهم عبارات طائفية مثل : "إن شاء الله تصيروا سنة" و "الله يهديكم إلى المذهب الصحيح".

في ٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠ حاصرت قوات الأمن منزل عالم الدين السيد محمد باقر الناصر إمام مسجد الجسر في مدينة الخبر من إقامة صلاة الجمعة ، كما منعت الأهالي الشيعة

في مدينة الخبر من إقامة الدروس التأهيلية لحجاج بيت الله الحرام والتي تشرف عليها حملة قافلة (المرتجى) وقامت باستدعاء القائمين على الحملة إلى جانب أصحاب المنازل التي أقيمت فيها الدروس .

في ٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠ تعرضت عدد من حافلات الحج والعمرة من مدينة صفوى بمحافظة القطيف المتجهة للمدينة المنورة إلى مضايقات أمنية عند نقطة تفتيش خارج الدمام بحجة عدم حمل الحجاج التصاريح الإلزامية للراغبين في زيارة مكة المكرمة لأداء فريضة الحج وتم احتجازهم لمدة سبع ساعات. وقام عناصر الأمن باحتجاز أحد الركاب بعد اتهامه بمحاولة تصوير الأحداث التي صاحبت تعطيل مسيرة الحافلات بواسطة هاتفه الجوال.

في ٤ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠ قام ثلاثة من عناصر إدارة البحث الجنائي في بلدة العوامية بمحافظة القطيف بإعاقة عمل مواطنين شيعة كانوا يقومون بتحضير (ساحة كربلاء) التي تقع في وسط البلدة وذلك من أجل استقبال المشاركين في إحياء ذكرى عاشوراء ، وقاموا عناصر البحث الجنائي المواطنين من نصب الخيام والتجهيزات بذريعة عدم الحصول على تصاريح رسمية ، وحاولوا اعتقال المواطن (جاسم العوامي) الذي كان متواجداً في المكان بعد مشادة كلامية معه ، وقاموا بعد ذلك بمصادرة بطاقة الهوية الخاصة به وأوراق الملكية الخاصة بسيارته.

في ٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠ شنت قوات الأمن في محافظة القطيف حملة لإزالة اللافتات والأعلام السوداء المعلقة في الشوارع أو بجوار المساجد والحسينيات لأحياء الربيعية والمنيرة وتركيا الواقعة في بلدة تاروت والتي علقت لأجل أيام عاشوراء ، وشملت الحملة حسينية السنونة ومسجد المصطفى حديث الإنشاء في حي تركيا.
وفي مدينة صفوى أجبر عناصر من الشرطة مركزا كبيرا لبيع اللحوم والمواد الغذائية على إزالة لافته سوداء من القماش معلقة عند مدخله الرئيسي .

في ١٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠ احتجزت شرطة تاروت الشاب (عباس يوسف الخباز) بعد توقيعه تعهدا بعدم نصب مخيم من قبل أبناء الحي أمام دكانه في حي الربيعية بجزيرة تاروت

لتقديم المشروبات للناس بمناسبة ذكرى عاشوراء . وكان الخباز قد مثل أمام شرطة تاروت قبل اسبوع من الاعتقال واجبر على توقيع تعهد بعدم إقامة المخيم.

في ١٤ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠ شنت قوات الأمن وبالتضامن مع عناصر من (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ) حملة لإغلاق العديد من المجالس الحسينية في الأحساء وبأمر من محافظ الأحساء (بدر بن جلوي) ، وقامت على أثر ذلك دائرة المباحث العامة في الأحساء باستدعاء أكثر من ثلاثين مواطناً من شيعة الأحساء للتوقيع على تعهدات بعدم السماح بإقامة مجالس حسينية في بيوتهم أو في الحسينيات .
وأغلقت على أثر هذه الحملة الكثير من المجالس الحسينية التي وصل عددها الى أكثر من ٢١ مجلس مما اضطر العديد من المواطنين الشيعة للبحث عن مجالس أخرى أو التوجه للقطيف لحضور المجالس الحسينية.

في ١٦ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠ هاجم مئات المتطرفين الوهابيين في المدينة المنورة السكان الشيعة الذين كانوا يحيون مناسبة عاشوراء في حي قباء بالعصي والحجارة ما أسفر عن أضرار في الممتلكات العامة وحدوث إصابات ضمن المواطنين الشيعة الأمر الذي أجبر العشرات من قوات الطوارئ الخاصة للتدخل واستخدام الأعيرة النارية لتفريق المتجمهرين .
وتعرضت عدد من المركبات الأمنية وسيارات سكان الحي لأضرار نتيجة رشقها بالحجارة من المتطرفين المهاجمين ، وقامت قوات الأمن باعتقال ما يقرب من ٥٠ مواطن شيعي .

## التمييز في التعليم

يعاني المواطنون الشيعة من التمييز في مجال التعليم من خلال وضع الحكومة للعديد من القيود أمامهم عند الالتحاق بالجامعات حيث تكون نسبة قبول الطلاب الشيعة أقل كثيراً من نسبة الطلاب السنة. كما يتعرضون للتمييز في مجال المناهج الدراسية حيث يتجاهل القائمون على تأليف المناهج الدراسية عقائد المذهب الجعفري وتضمين المناهج عبارات حاطة للكرامة تجاه العقائد الشيعية ووصف معتنقيها بالكفار أو المرتدين عن الإسلام الأمر الذي يؤدي إلى تعميق الهوة ما بين التلاميذ والمعلمين الذين يتم انتخاب أغلبهم من ذوي العقائد المتشددة والمتعصبة .

وتقوم معظم المناهج المدرسية بالترويج للتعصب الديني والعنف الأمر الذي حدا بلجنة الحرية الدينية الأمريكية الدولية للإيعاز إلى وزارة الخارجية الأمريكية بالضغط على الكيان السعودي من اجل تنقيح المناهج المدرسية وإزالة جميع الإشارات التي من شأنها أن تحط من قدر المسلمين أو غير المسلمين أو تلك التي تروج للكراهية تجاه الطوائف والأقليات الإسلامية والأديان الأخرى.
كما طلبت من الكيان السعودي بوصفه عضواً في المجتمع الدولي أن يلتزم باحترام المعايير الدولية بما في ذلك الالتزام بعدم تشجيع العنف والتعصب والكراهية.

في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٠ أحالت الإدارة العامة للتربية والتعليم في منطقة المدينة أحد معلمي التربية الإسلامية للتحقيق، بعد أن وضع عددًا من الأسئلة المثيرة للجدل لمادة (الحديث) لطلاب الصف الثاني المتوسط ، حيث وضع أسئلة غير منهجية، دفعت مدير المدرسة إلى رفعها إلى الإدارة العامة للتربية والتعليم.

في مارس/آذار ٢٠١٠ قام معهد الإدارة العامة في الرياض بإجبار الطلاب الشيعة على الصلاة جماعة مع زملائهم السنة ، وتم تعليق لائحة جدارية كبيرة في أروقة المعهد تدعو إلى ضرورة التزام جميع الطلاب بالصلاة جماعة ، وقامت إدارة المعهد بتكليف لجنة لمراقبة نحو ١٥٠ طالبا شيعيا بالمعهد لإبلاغ إدارة المعهد عن الطلاب المخالفين لتلك التعليمات واتخاذ إجراءات حازمة بحق المخالفين.

في ١٩ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٠ ، أقامت وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في الاحساء معرض كتاب بعنوان " كن داعيا " ، وقد خصص جناح خاص وضع عند بوابة الخروج من المعرض لتوزيع كتب عثمان الخميس على زوار المعرض التي تتضمن عبارات سب وشتم للشيعة وعقائدهم ، بالإضافة إلى نشر منشورات لشجرة أهل البيت واضعين فيها أسماء بعض الصحابة الذين لا ينتمون الى أهل بيت النبي وفيها تصريح واضح بكفر الشيعة وانحراف عقيدتهم.

في ٣٠ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٠ قام المعلم (سلطان شاهر العتيبي) الذي يدرس الصف الرابع الابتدائي في مدرسة جعفر بن أبي طالب الابتدائية بالقطيف والتي تضم أكثر من ٦٠٠

طالب غالبيتهم من الشيعة بوصف الطلاب الشيعة بالكفار وعبدة الأحجار وعبدة الجن ، كما قام بضرب الطلاب عدة مرات الذين يلبسون خواتم تعتبر من الرموز الدينية لدى الشيعة وقام بنزعها من أصابعهم بالقوة بحجة كونها مواد تدعو للشرك وبدع كما كان يصف الطلاب بأنهم أتباع إيران والخميني والسيستاني.

في ٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠ أصدرت إدارة التربية والتعليم بمحافظة الأحساء تعميما داخليا صادر من مدير التربية والتعليم في الأحساء (أحمد بالغنيم) يقضي بحصر الموظفين والمعلمين والمعلمات الشيعة المتغيبين خلال موسم عاشوراء ورفع أسمائهم للإدارة ، وطالب التعميم بتعبئة استمارة بأسماء المتغيبين في الفترة من الأول حتى ١٣ من شهر محرم ورفعها إلى إدارة شئون الموظفين في الإدارة .

في ١٤ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠ ذكر أهالي طالبات المدرسة الابتدائية الرابعة عشر بمدينة الهفوف بمحافظة الأحساء بان معلمة مادة الدين بالمدرسة (مي الدوسري) نعتت طالباتها الشيعيات في الصف الرابع الابتدائي واللاتي تغيبن بمناسبة عاشوراء بأنهن " بنات حرام " الأمر الذي اعتبره الأهالي طعنا في شرفهم.

في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠ أصدرت وزارة التربية والتعليم قرارا بفصل المعلم الشيعي (فوزي شنر ، معلم بمدرسة صهيب الرومي الابتدائية بسيهات) من عمله بعد ١٧ عاما قضاها في حقل التعليم معلما ومشرفا بذريعة تدريسه الطلاب الصلاة وفق الطريقة الشيعية وإهداءه كتيبا دينيا لجميع الطلبة. واعتمدت الوزارة على التهمة التي لفقها له زملائه من السلفيين .

في كتاب التوحيد للمرحلة الثانية عشر( الصف الثالث الثانوي ) ورد بأن: الشرك الأكبر يحل الدماء والأموال" وهذا يعني من الناحية القانونية بأن أي مواطن مسلم بإمكانه قتل المشرك حسب اعتقاده وسلب ماله مع إمكانية الإفلات من العقاب إذا كان يعتقد بأن ذلك المشرك مذنب بسبب ارتكابه لانتهاكات مزعومة. ووفقاً للتوجه الديني المتشدد الذي تتبعه الحكومة السعودية فإن المشمولين بالشرك الأكبر هم الشيعة والصوفية وبعض المذاهب الإسلامية السنية، الذين يزورون أضرحة أوليائهم كي يسألوهم الشفاعة لهم عند الله ، وكذلك المسيحيين واليهود والهندوس والبوذيين".

وصف تربويون درس "السلام" في منهج "الفقه والسلوك" للصف الأول الابتدائي بتأجيج "العنصرية" وغرس كراهية "الغير" في نفوس الطلاب ضد المسلمين الشيعة الذين لا يتبعون المذهب الحكومي وكذلك غير المسلمين، حيث يكمن في اختصار الدرس التحية على المسلمين السنة فقط، وهو ما سيولد أسئلة كثيرة في ذهن الطالب عن حكم تحية المسلم الشيعي وغير المسلم.

في ٢٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠ رفع أهالي بلدة الأوجام شكوى لدى إدارة التربية والتعليم بالمنطقة الشرقية ضد المعلم السلفي(ف. الخالدي) الذي يدرس بمدرسة عكاظ الابتدائية بمحافظة القطيف ، يدعون فيها قيام المعلم المذكور باغتصاب بعض التلاميذ .
وقال والد احد التلاميذ بأن المعلم المذكور يقوم بالإساءة للتلاميذ داخل الصف ومن ثم يدعوهم لمكان منعزل في المدرسة بحجة إرضائهم ومن ثم يقوم باغتصابهم ، ووصل به الحال في بعض الأحيان لاستخدام قاعة الدرس الخالية من التلاميذ لممارسة فعله الشنيع .

## الفساد الإداري

في أبريل/نيسان ٢٠١٠ كشفت عملية فحص ومراجعة مستندات وحسابات أجراها ديوان المراقبة العامة في جامعة أم القرى وأمانة محافظة جدة ، عن وجود أحد الأساتذة يتقاضى راتبين في آن واحد من الجامعة والأمانة يزيد مجموعهما عن ٥١ ألف ريال في الشهر الواحد.
واتضح لمسؤولي الديوان أثناء مراجعة مسير رواتب أعضاء هيئة التدريس في جامعة أم القرى بأن الأستاذ المذكور يتقاضى راتبا شهريا من الجامعة وقدره ١٥٣٧٢ ريالا، يشمل بدلي الانتقال وغلاء المعيشة، كما يصرف له في ذات الوقت راتب شهري من الأمانة قدره ٣٦١٦٤ ريالا .

في أبريل/نيسان ٢٠١٠ ألقت المباحث الجنائية على أحد كتاب العدل من ضمن أربعة كتّاب عدل متورطين في قضية تزوير صك ارض في مدينة (ثول) التي تبعد ١٠٠ كيلومتر شمال جدة ، يبلغ ثمنها ٦٠٠ مليون ريال حيث وجهت لهم تهم باستغلال النفوذ الوظيفي والتزوير. وتم العثور على ٤٠ مليون ريال نقدا كانت مخبأة في سرداب داخل منزله .

في مايو/أيار ٢٠١٠ خاطبت المحكمة الجزئية في الرياض إمارة منطقة مكة المكرمة بشأن إحضار ٢٠ متهماً في قضية سرقة حديد الجسر الأخضر الموازي للمسعى في المسجد الحرام قبل عامين.
وكانت المحكمة استندت إلى ٢٠ دليلاً وقرينة على إدانة المتهمين، منها اعترافاتهم وإقراراتهم، إضافة إلى محضر المواجهة وإفادة الأشخاص الذين توسطوا في عمليات البيع والشراء، وخطاب إدارة الأحوال المدنية في مكة المكرمة .

في يونيو/حزيران ٢٠١٠ كشفت دراسة ميدانية نسائية لجمعية اكتفاء الخيرية في جدة عن وجود ٢٤٤٤ حالة فقر من إجمالي ٤٤٣٥٧ حالة في ١٤حيا مسح ميدانيا، وبحاجة إلى الدعم والتسجيل في كشوف القطاعات الحكومية المعنية، إضافة إلى ٨٢١ حالة طارئة تستوجب إخضاعهم لبرنامج عاجل جراء المرض والفقر.
وشمل المسح النسائي أحياء غليل، النزلة الشرقية، النزلة اليمانية، القريات، الثعالبة، مدائن الفهد، بني مالك، البلد، الصحيفة، العمارية، الكندرة، البوادي، السبيل، وتم رفع نتائجها للجهات المعنية.

في يونيو/حزيران ٢٠١٠ ، كشفت بيانات إحصاء القوى العاملة ازدياد البطالة في السعودية ، وأشارت أرقام تقرير مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات الذي صدر في آب (اغسطس) ، الى أن قوة العمل السعودية بلغت أكثر من ٤ ملايين فرد، يمثل الذكور منهم ٨٣,٥ في المئة، وان معدل البطالة لدى السعوديين عام ٢٠٠٩ زاد عن مثيله في العام ٢٠٠٨. وأظهرت النتائج ان عدد السعوديين العاطلين عن العمل وصل الى ٤٤٨٥٤٧ شخصاً عام ٢٠٠٩ مقارنة بـ ٤١٦٣٥٠»، بزيادة أكثر من ٣٢ ألف فرد عن عام ٢٠٠٨.
وتشير النتائج الى أن الحاصلين على درجة البكالوريوس هم الأكثر تضرراً، وتبلغ نسبتهم من العاطلين عن العمل أكثر من ٤٤ في المئة، يليهم حَمَلة شهادات الثانوية العامة وما يعادلها بنسبة تصل الى ٤٠ في المئة. وبين النساء تتجاوز نسبة العاطلات عن العمل من الحاصلات على درجة البكالوريوس ٧٨ في المئة، ما يعني أن مخرجات التعليم العالي في الجامعات السعودية أصبحت أحد روافد البطالة لدى الشباب والشابات.

في ٤ يونيو/حزيران ٢٠١٠ كشف تقرير لوزارة الشؤون الاجتماعية نشرته صحيفة (عكاظ): (أن عدد المتسولين في البلاد بلغ (٢٢٧٨٤) متسولاً ومتسولة منهم (٣٤٥٩) سعودياً وسعودية،

بعضهم يحمل الشهادة الجامعية وأكثرهم يحمل شهادة الثانوية، وكان العديد منهم من الموظفين والموظفات والطلاب والطالبات). يضاف له دراسة ميدانية حديثة أعدها الأستاذ المساعد بكلية العلوم الاجتماعية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الدكتور (عبد الله بن عبد العزيز اليوسف) بتكليف من وزارة الشؤون الاجتماعية أكدت أن (٦٩ %) من الأطفال المتسولين في مدينة الرياض من السعوديين.

في ٦ يونيو/حزيران ٢٠١٠ قال نائب وزير العمل الدكتور (عبد الواحد الحميد) ان معدل البطالة وسط النساء السعوديات بلغ ٢٨,٤%، وأن ٧٨% منهن جامعيات.

في ٧ يونيو/حزيران ٢٠١٠ كشف تقرير أصدرته هيئة الرقابة والتحقيق ، بأن قضايا التزوير جاءت في المقدمة بـــ ١٢٢٢ قضية تلتها قضايا الرشوة ٦٨٥ قضية، وإساءة المعاملة باسم الوظيفة ٢٢٩ قضية، وتزييف عملة ٢١٣ قضية، وإساءة استعمال السلطة ١٤٠ ، واستغلال النفوذ ٥٥ قضية، واختلاس ٢٧٩ قضية، واشتغال بالتجارة ١٨ قضية، وسوء الاستعمال الإداري "١٠" قضايا، وتفريط في المال العام قضيتان فقط.

في ١٨ يونيو/حزيران ٢٠١٠ قام العشرات من خريجي كلية المعلمين بالاحتجاج ضد وزارة التربية والتعليم في كورنيش جدة، ورفعوا لافتات تحكي معاناتهم المستمرة منذ تخرجهم قبل ثلاث سنوات .
في ٢٨ أغسطس/آب ٢٠١٠ نظم نحو ٢٠٠ سعودي من خريجي الجامعات العاطلين عن العمل احتجاجا في الرياض أمام وزارة التعليم مطالبين بتوفير فرص عمل ، وحمل المتظاهرون لافتات أمام مبنى الوزارة كتب على احداها "كفاية ظلم".
وذكرت وزارة التعليم في بيان لها بأنها ليست الجهة المعنية بالتعيين ولكنهـــا تخـــتص بتحديـــد حاجتها من المعلمين وفق الوظائف المتاحة لها. و قد أحاطت قوات الأمن خلال أيام الاحتجـــاج التي استمرت ٤ أيام بمقر التجمع أمام الوزارة في طريق الملك عبد العزيز بالريـــاض وألقـــت القبض على طالبين منهم .

في ٩ سبتمبر/أيلول ٢٠١٠ ألقت السلطات المختصة القبض على ثلاثة موظفين يعملون في المحكمة العامة في المدينة المنورة، وأخضعتهم للتحقيق بتهمة الفساد المالي والإداري، منهم إثنان يعملان في مكتب قاض في المحكمة، والثالث في قسم صحائف الدعوى.

في ٢٦ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠ اشتكى مئات الموظفين في شركة الاتصالات السعودية وهم يعيشون بدون رواتب، معاناتهم من الظلم والفساد الحكومي وكثرة الوعود ومماطلة المسؤولين في حل مشاكلهم.

قدم الموظفون المتقاعدون في الاتصالات السعودية عريضة ولي العهد السعودي (سلطان بن عبد العزيز) يوضحون فيها حالتهم المعيشية الصعبة وإغراقهم في الديون وكثرة مصاريف الحياة، مطالبين بصرف رواتبهم التقاعدية بأسرع وقت بعيدا عن المماطلات ، كما طالبوه بالتدخل بتنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم ٣٨ الذي صدر بتاريخ ١٤٣١/٢ هـــ والذي يأمر بضم خدماتهم والمواءمة بين نظامي مصلحة التقاعد والتأمينات وبصرف الرواتب التقاعدية الخاصة بهم.

وتوضح العريضة معاناة ما يزيد على الألف مواطن من موظفي الشركة من مماطلة مصلحة التقاعد، والتأمينات الاجتماعية واللجان، ودراساتها التي لم تنتهي في تنفيذ القرار الوزاري وذلك من اجل ضم سنوات الخدمة وصرف مستحقاتهم.

وكان هؤلاء الموظفون ضحية لأول عملية خصخصة عندما اجبروا على ترك وظائفهم الرسمية في الدولة مع وعود بتصحيح أوضاعهم للاستفادة من خدماتهم، لكن بدأت معاناة هؤلاء عندما جمدت خدماتهم لدى المؤسسة العامة للتقاعد بانتظار صدور تنظيم يسمح لهم بالاستفادة من خدماتهم المجمدة.

وصدر نظام تبادل المنافع عام ١٣٢٤هـــ الا انه خيب آمالهم، فعوضا عن ان يكون في صدوره انفراج لمعاناتهم زادها تعقيدا عندما تم تضمينه نصا يحرمهم من الاستفادة من خدماتهم لأغراض التقاعد المبكر ، وقد تدخلت مؤسستا التقاعد والتأمينات بقوة في صياغة هذا النص المجحف الذي حرمهم من الاستفادة من خدماتهم لأغراض التقاعد المبكر مع انه حق مكفول لهم بموجب النظام دفعوا لأجله اشتراكات للمدة التي تخولهم حق الحصول على راتب تقاعدي ليكون عونا لهم بعد ان امضوا زهرة شبابهم في خدمة الدولة.

ورفضت مؤسسة التقاعد والتامينات الامر الملكي بتسوية اوضاعهم وتعديل نصوص نظام تبادل المنافع وطالبت بتشكيل اللجان لدراسة الموضوع، زاعمة انها لا تستطيع دفع رواتب هولاء الضعفاء على الرغم من انها حصلت منهم اشتراكات عن خدماتهم لسنين طويلة.

## فتاوى تكفيرية

نصت المادة الحادية عشرة من النظام الأساسي للحكم على أن :

***يقوم المجتمع السعودي على أساس من اعتصام أفراده بحبل الله وتعاونهم على البر والتقوى والتكافل فيما بينهم وعدم تفرقهم .***

والمادة الثانية عشرة من نفس النظام قالت بان :

***تعزيز الوحدة الوطنية واجب وتمنع الدولة كل ما يؤدى للفرقة والفتنه والانقسام.***

إلا ان ارض الواقع تشهد عكس ذلك ، مما يثير أسئلة غريبة حول الاتفاق الضمني ما بين الكيان السعودي ومؤسسته الدينية على شن حرب معلنة من جانب المؤسسة وخفية من جانب الكيان ضد الطائفة الشيعية التي تستأثر لوحدها بهذا النوع من الانتهاكات وبدون منازع مما يشكل تهديداً خطيراً ليس على عقائد الطائفة الدينية بل على حياة أفرادها أيضاً . وليس بالغريب هذا القول حيث أثبتت الأحداث العالمية والإقليمية تجرأ أنصار وأتباع الفرقة الوهابية على ارتكاب جرائم قتل ومذابح ضد الشيعة في العراق وفي أفغانستان وباكستان ، وذلك استناداً إلى فتاوى فقهاء السوء التي تسوق للجيل المتحمس من الشباب السني المغرر به أحكاماً دينية تبيح دماء الشيعة ، والأغرب منه هو صمت الكيان السعودي عن مثل هكذا فتاوى وأحكام والتي تدخل ضمن عنوان إرهاب حكومي منظم موافق عليه من قبل المجتمع الدولي .

فـ "تعزيز الوحدة الوطنية واجب وتمنع الدولة كل ما يؤدى للفرقة والفتنة والانقسام " هي مجرد شعارات يضمنها الكيان في أنظمته وقوانينه من أجل إبراز نفسه على انه يسير في نفس السياق الذي يسير عليه العالم المتمدن .

ففي فبراير/شباط ٢٠١٠ قام متشددون سلفيون بتوزيع الآلاف المنشورات طائفية بعنوان"حقائق عن السيستاني" مضادة للمرجع الديني السيد علي السيستاني في شوارع مدينة الدمام ومراكز تجارية في الأحساء.

في فبراير/شباط ٢٠١٠ اصدر (الشيخ) عبد الرحمن البراك فتوى تدعو إلى إعدام معارضي الفصل الصارم بين الرجال والنساء في المملكة اذا رفضوا التخلي عن أفكارهم .
وقال "ومن استحل هذا الاختلاط ــ وان أدى الى هذه المحرمات ــ فهو مستحل لهذه المحرمات ومن استحلها فهو كافر. ومعنى ذلك أنه يصير مرتدا فيُعرَّف وتقام الحجة عليه فان رجـــع وإلا وجب قتله.
كما أيد فتوى البراك ٢٦ من رجال دين الكيان السعودي في بيان أصدروه قالوا فيه "أن ما قاله البراك حق وصواب وتؤيده أدلة الكتاب والسنة وجماعات المسلمين". وكان من بين المـــوقعين اساتذة في كليات الشريعة ومنتسبون للسلك القضائي.
في مارس/آذار ٢٠١٠ قال (الشيخ) يوسف الأحمد ، الأستاذ في جامعة محمد بن سعود الإسلامية، انه يجب هدم المسجد الحرام وإعادة بناءه ليكون من ٢٠ الى ٤٠ طابقا، وتخصيص طوابق للنساء فقط حتى لا يختلطن بالرجال ، وقال بان الاختلاط محرم حتى في الطواف طبقا لفتاوى (الشيخ) عبد العزيز بن باز و(الشيخ) محمد بن عثيمين.

في مايو/أيار ٢٠١٠ أصدر (الشيخ) عبد الرحمن بن ناصر البراك فتوى نشرت عبر موقعه الرسمي على الكاتب خالص جلبي، وقال إن الأقوال المنسوبة إليه في حال صحتها تثبت أنه احترف الطب من أجل نشر فكره ، مشبهاً الكاتب المذكور بالنصارى المبشرين الذين امتهنوا الطب ذريعة للتنصير. وطالب البراك في فتواه وزارتي الداخلية والصحة بكف يد الكاتب جلبي عن العمل واجتثاثه من السعودية بوصفه " شجرة خبيثة" .

في ٢٦ مايو/أيار ٢٠١٠ أفتى عضو هيئة كبار العلماء (الشيخ) عبد الكريم بن عبد الله الخضير بحرمة ممارسة البنات للرياضة في المدارس معللا ذلك بما تجره "من مفاسد لا تخفى على ذي لب" مؤكدا أن النساء وظيفتهن الجلوس في البيوت وتربية الأولاد . وقال بأن في ذلك الاتجاه إتباع لخطوات الشيطان الذي أمرنا الله باتخاذه عدوا.

في أغسطس/آب ٢٠١٠ افتى (الشيخ) ناصر العمر بجواز مقاطعة المتاجر التي توظيف نساء للعمل أمينات صندوق "كاشيرات" في المتاجر ، مشيرا إلى ان هذا العمل هو تشبه باليهود. وصدرت هذه الفتوى من خلال إجابته على سؤال لمتصل في قناة الأسرة ، ووصف المسؤلين

في وزارة التجارة والغرف التجارية بالآثمين على فعلتهم لتسهيلهم عمل المرأة واصفا عمل المرأة بأنها جريمة كبرى يجب التصدي لها .

في سبتمبر/أيلول ٢٠١٠ قام البعض من أئمة الجماعة المتطرفين في خطبهم بالدعاء بالهلاك على المواطنين الشيعة ، فقد ذكرت الكاتبة في صحيفة الوطن السعودية (مرام عبد الرحمن مكاوي) أن إمام المسجد الذي تقطنه في مدينة جدة وضمن صلاة القيام اختار الدعاء "بحرارة بالهلاك على الرافضة".
كما خصص الإمام خطبتي الجمعة للحديث عن الخطر ، وقالت بأن الحادثة ليست استثنائية حيث لا تزال دعوات الكراهية للمخالفين، من عينة "اللهم يتَّم أطفالهم" سارية المفعول".

## المطاوعة

المطاوعة هم عناصر الهيئة القمعية التي أسسها الكيان السعودي عام ١٩٢٦ والتي تسمى تندراً بـ " هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر " ، ويطلق الإعلام الغربي والمنظمات الدولية عليهم أسم " المطوعين " أو " الشرطة الدينية " وتسمى في أحيان أخرى الحسبة والتي تعني التدخل في حياة المواطنين الخاصة ومحاسبتهم على أعمال تدخل ضمن انتهاكات حقوق الإنسان . ولقد أسسها عبد العزيز وأناط بمهمتها الى عمر بن حسن آل شيخ ، وكان أول عمل لها في الرياض.

تضم هذه المؤسسة جيش يبلغ قوامه أكثر من خمسة آلاف عضواً موزعين على ٤٨٦ هيئة ومركز منتشرة في جميع أنحاء البلاد المترامية الأطراف يساعدهم في عملهم أشخاص في لجان أهلية يعملون على مسؤوليتهم وقد تبرعوا للعمل بدون أجر .

لقد اعتمدت هذه المؤسسة على مبدأ الحصانة القضائية في تجاوزها للصلاحيات الممنوحة لها بحيث أصبحت من السلطات المنفذة للقانون حيث تقوم بالمداهمة والتحقيق الاعتقال لفترات طويلة يصاحبها تعرض المعتقلين للتعذيب الذي يصل إلى حد الموت . ورغم أن القوانين والأنظمة القضائية قد حددت صلاحيات هذه الهيئة إلا أنها قد تجاوزت هذه الصلاحيات فالمادة السادسة والعشرون من نظام الإجراءات الجزائية مثلاً قد حددت من يقوم بأعمال الضبط الجنائي

وحسب المهام الموكولة إليه، ست جهات من ضمنها رؤساء مراكز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حدود اختصاصهم حيث تقول المادة :

**يقوم بأعمال الضبط الجنائي، حسب المهام الموكولة إليه، كل من:**

**٦- رؤساء مراكز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حدود اختصاصهم.**

كما حددت المادة ٢٢٠ من نفس النظام مندوبي الهيئة بشهادة الأحكام الصادرة بالقتل، أو الرجم، أو القطع بعد صدور أمر من (الملك) أو من ينيبه وعدم تنفيذها.

## انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها هيئة (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكـــر) والمتعاطفين معهم من المتشددين السلفيين

في ١٢ فبراير/شباط ٢٠١٠ تهجم متشدد قال بإنه (محتسب) تابع لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الرياض ، على عضوين من اللجنة الإعلامية المعنية بتغطية معرض الرياض الدولي للكتاب . وقطع المحتسب التغطية الإعلامية التي يجريها إعلامي وإعلامية لإحدى القنوات الفضائية قائلا إنه لا يجوز أن يجري رجل لقاء مع فتاة ، وهددهما بإحضار رجال الهيئة.

في ٣٠ فبراير/شباط ٢٠١٠ أوقفت الجهات المختصة في المدينة المنورة ٥ من أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وذلك إثر مداهمتهم منزلاً في أحد الأحياء شرق المدينة ، مما أسفر عن إصابة مواطنين متهمين بالاختلاء بعد قفزهما من سطح المبنى الذي شهد المداهمة، فيما تولت شرطة المنطقة ممثلة في مركز شرطة الخالدية تنفيذ أمر الإيقاف بحق الأعضاء.

وجاء الإيقاف من هيئة التحقيق والادعاء العام لعدم حصول أعضاء الهيئة المداهمين للمبنى على إذن مسبق من "الادعاء العام" قبل تنفيذ المداهمة، إلى جانب التسبب في إحداث إصابات، الأمـــر الذي دفع بالجهات المختصة التي باشرت الحادثة إلى رفع ملاحظاتها لجهة الاختصاص التـــي فتحت تحقيقا مع الأعضاء الخمسة نظير التجاوزات التي صدرت منهم.

في ١٤ مارس/آذار ٢٠١٠ اتهم المواطن (محمد سلطان) دورية من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المدينة المنورة بالاعتداء عليه وحجزه داخل مطعم يقع على طريق سلطانة التجاري .
وقال المواطن بأنه دخل المطعم لشراء طعام إفطار لزوجته ووالدتها كانتا معه في السيارة عندما ألقى أحد أعضاء الهيئة القبض عليه مدعيا بأنه يرتدي سروال غير لائق ، وتم احتجازه داخل المطعم وتم الاعتداء عليه أمام مرتادي المطعم وأمام أسرته، وبعد نصف ساعة اتصل عضو الهيئة بالدوريات الأمنية، وحضرت خمس دوريات إلى المطعم ، وتم تحويله إلى قسم شرطة العيون ليبقى في الحجز أربع ساعات، كما تم استجواب زوجته وأمها للتأكد من علاقتهما به .

في ٢٧ مارس/آذار ٢٠١٠، قامت دورية تابعة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر متكونة من ثلاث سيارات بإيقاف المذيع في القناة الأولى في التلفزيون السعودي ومقدم برنامج "يوم جديد" على قناة الدانة الفضائية (عبد الله السعدي ) عند مغادرته لمهرجان الجنادرية بسبب سوء حالة زوجته الصحية . وقام ستة من أفراد الهيئة بتوجيه عدة أسئلة للسعدي بخصوص المرأة التي ترافقه في السيارة والصلة الشرعية التي تربطه بها ، وأخبرهم بأنها زوجته وسمح لهم بالتحقق من الأمر بسؤالها مباشرة، وما أن ثبت لهم صحة كلامه حتى تحولت التهمة إلى قيامه بتقبيل زوجته في موقف السيارات، وبعدها تحول حديثهم معه إلى عدم تستر زوجته ، ثم تحول السؤال إلى عدم استخراج كرت عائلة واحتفاظه بعقد النكاح بعد مرور ٨ أشهر على تاريخه ، وتم اقتياده إلى مركز الهيئة التي أطلقت سراحه بعد تحقيق مطول .

في أبريل/نيسان ٢٠١٠ قال أحد المواطنين بأنه أثناء توصيله لأم زوجته وابنتها إلى الجامعة فوجئ بسيارة مدنية تعترض طريقه، ونزل منها عدة أشخاص، مما اضطر المواطن إلى إقفال أبواب سيارته خوفاً منهم، وقام بالاتصال بالدوريات الأمنية. وفور حضور رجال الأمن خرج من سيارته، وتفاجأ بأن هؤلاء الأشخاص هم من رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حيث طلبوا منه إثباتات له ولأم زوجته ، فتم تحويله إلى شرطة (جرول) ، حيث تم التحقيق معه وأطلق سراحه .

في ٦ أبريل/نيسان ٢٠١٠ ألقت دورية تابعة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي في منطقة تبوك عن المنكر على لشاب كان يصطحب فتاة ، وقبض على الفتاة وأخلي سبيل الشاب ، ووجهت للفتاة

تهمة مغادرة بلدتها تبوك إلى جدة تهريبا. وتم نقل الفتاة الى مركز الهيئة حيث قام أعضاء الهيئة باستجواب وضرب الفتاة وخنقها، ومخالفة الأنظمة في احتجاز الفتاة في المركز والتأخر في تحويلها إلى الشرطة.
وكان مصلون بعد أدائهم صلاة المغرب في مسجد مجاور لمقر الهيئة قد سمعوا صراخ الفتاة في مركز الهيئة، فأبلغوا الشرطة التي حضرت وخلصت الفتاة من الاحتجاز. واتهمت الفتاة أفــراد الهيئة باستدراجها عبر شاب كي يصطحبها تهريبا إلى جدة .

في ٢٦ أبريل/نيسان ٢٠١٠ اعتقلت عناصر البحث الجنائي في الاحساء المعلم (محمد جاسم الهفوفي ، ٤٤ عاما)، من مدينة المبرز، من مقر عمله بإحدى مدارس المنطقة" ليقضي فترة محكوميته في السجن العام بالاحساء .
وكانت هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر قد رصدت المتهم وهو يتلو أدعية شركية من كتاب بحوزته أثناء زيارته لقبور الأئمة في مقبرة البقيع بالمدينة المنورة وطلبت منه الكف عن أعماله وصادرت الكتاب الذي كان معه ، الا ان المواطن المذكور رفض الطلب ، وقد سلمته الهيئة الى الشرطة وبعد التحقيق تمت إدانته وتم تحويل أوراقه إلى المحكمة التي حكمت عليه بالسجن لعشرة أيام والجلد ٦٠ جلدة ، غير ان مناقشة المتهم للقاضي أثناء الجلسة الأخيرة دفع القاضي الى مضاعفة حكم السجن الى ثلاثة اشهر بتهمة التطاول على القاضي.

في مايو/أيار ٢٠١٠ قام رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بايقاف المواطن محمد العاشور عند مدخل إحدى بوابات المجمعات التجارية بالدمام موجهين له تهمة أن التي ترافقه ليست زوجته، على الرغم من مرافقته لثلاثة من أطفاله وعاملتهم ، مما جعلهم يطالبونه بإحضار إثباتاته الزوجية وبطاقته الشخصية التي سلّمها لهم على الفور.
وبعد اطلاعهم على الإثباتات المقدمة أصر رجال الهيئة على أخذ المــواطن خــارج المجمــع والطلب منه لمرافقتهم إلى مقر الهيئة لاستكمال الإجراءات اللازمة ، مما جعل المواطن يرفض طلبهم ، الأمر الذي أدى استدعاء عدد من رجال الأمن وأعضاء من الهيئة .

في مايو/أيار ٢٠١٠ قام أربعة من رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المدينة المنورة في حي الحرة الشرقية بالطلب من المواطن (سهل محمد السهلي ، ٢٠ عاما) بخلع الساعة التي يلبسها أثناء إغلاقه لمحله في (سوق الراشد) مدعين بأن الذي في يده سواراً وليس

ساعة ، وأصروا على خلع الساعة من يده ومصادرتها، وعندما رفض المواطن طلبهم، قبضوا عليه وصادروا جواله والحافظة الإلكترونية التي كانت معه. وتقدم المواطن بشكوى لإمارة منطقة المدينة المنورة مدعياً تعرضه للإهانة أمام زملائه والمتسوقين وبدون ارتكاب أي خطأ مطالبا أمير المنطقة بإنصافه مما لحق به من إهانة.

في يوليو/تموز ٢٠١٠ قام أحد رجال الحسبة التابعين للهيئة في مكة باقتياد أحد زوجات الحجاج عندما كانت برفقته وجرّها من صحن المسجد نحو إحدى الغرف الخاصة بالهيئة البعيدة عن الصحن دون مرافقته لها . وبعد مدة اتصلت الزوجة بزوجها من خلال الهاتف النقال طالبة منه المجئ الى الغرفة مشتكية من رجل الهيئة الذي حاول الاعتداء عليها ، وما ان شاهد رجل الهيئة زوجها ولى هاربا مختفيا بالتعاون مع زملائه في الهيئة.

في ٢٨ يوليو/تموز ٢٠١٠ هاجمت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المدينة المنورة حفلا دينيا لزوار شيعة قادمين من بلدة الطرف في الأحساء أقيم بمناسبة ميلاد الإمام المهدي في مقر سكنهم بأحد فنادق المدينة المنورة.
وقام عناصر الهيئة في بتحطيم جميع اللوحات والصحف الحائطية التي تحتوي على أحاديث وعبارات دينية عن الإمام المهدي وأجبروا منظمي الحفل على إلغاءه فورا ، وتزامن وقت الهجوم لحظة إلقاء المرشد الديني للزوار (الشيخ علي الحجي) كلمة الحفل.

في يوليو/تموز ٢٠١٠ أدانت هيئة التحقيق والادعاء العام بمنطقة نجران ثلاثة أعضاء من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من مركزي الفيصلية وحي الفهد بنجران وذلك على خلفية مداهمتهم لمنزل سيدة بنجران بحي الفهد . وتولت الهيئة زمام التحقيق بالقضية وخلصت إلى إدانة ثلاثة من الأعضاء في الاتهامات الموجهة لهم حول ارتكابهم أخطاء في عملية الضبط أثناء مداهمة منزل السيدة . وتمت إقامة الدعوى التأديبية على الأعضاء المدانين، كما قامت الهيئة برفع نتائج التحقيق لأمير منطقة نجران .

في ٢ سبتمبر/أيلول ٢٠١٠ قام عدد من (الكشافة ، يعملون على ارشاد وتوجيه الزائرين في ساحات الحرم النبوي الشريف بالمدينة المنورة) باستخدام العنف مع عدد من البائعات الجوالات في ساحات الحرم بما يتنافى مع عملهم الإرشادي والتوجيهي، وقيامهم بضرب طفلة كانت تفرش بعض الأشياء على الأرض لبيعها وجرها، ، وقاموا بجرها إلى خارج المكان أمام الزوّار أثناء

صلاة التراويح ، فتدخل بعض الزوار لإنقاذ الطفلة مما استدعى قدوم إحدى الدوريات الأمنية لفض النزاع بين الكشافة والزوّار.

في ٣١ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٠ اتهم مواطنون ثلاثة أعضاء من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بإساءة معاملة طالبة في كلية التربية للبنات في مدينة أبها في منطقة عسير ، عندما قبضوا على طالبة من أمام بوابة كلية التربية واقتادوها إلى سيارتهم وحققوا معها بتهمة محاولة ركوب سيارة شاب لا تمت اليه بصلة قرابة ، ثم قاموا بالتحقيق معها أمام أنظار الناس مما جعل الفتاة تجهش بالبكاء ، وهو ما استدعى مسؤولي الكلية للتدخل وتسلم الفتاة ، لكن أفراد الهيئة عادوا من جديد لإلقاء القبض على الطالبة عند البوابة وأركبوها بالقوة في سيارتهم ونقلها الى مركز الهيئة في مدينة أبها .

في ١٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠ قامت مجموعة من أفراد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باحتجاز احد الحجاج العراقيين (جاسم حمادي مهدي البوصني) أثناء تأديته مناسك الحج في مكة المكرمة ولأسباب طائفية ومذهبية . وكان الحاج يؤدي فريضة الصلاة في مكة المكرمة حين قام أفراد هيئة باقتياده إلى أحد مقراتها دون تبيان الأسباب الحقيقية التي دعتها لاتخاذ هذا الإجراء الغريب .

في ٢٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠ ، قام خمسة أفراد من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باهانة المواطن (زيد الرافعي ، الموظف في الخطوط الجوية العربية السعودية) حيث قاموا بالتلفظ عليه بألفاظ تخدش الحياء أمام الناس في سوق ريمان في حي البديعة (غرب الرياض).
لقد قام المواطن المذكور بتقبيل يد والدته ورأسها بعد نزولهم من السيارة لدخول السوق الا انه فوجئ بخمسة أشخاص لا يحملون بطاقات تعريف يمسكون به أمام الناس، ويوجهون له تهمة الدعارة في السيارة ، وعندما حاول أن يوضح لهم بأن المرأة هي والدته ، إلا أنهم رفضوا الإصغاء له وأدخلوا والدته الى السيارة ليجروا مع الاثنين تحقيقاً مطولاً أثبت خلاله صدق دعواه مما جعل أفراد الهيئة يغادرون المكان كأن شيئاً لم يكن .
وقرر المواطن زيد الرافعي تقديم شكوى رسمية إلى إمارة منطقة الرياض وهيئة حقوق الإنسان، لفتح تحقيق في الواقعة .

## المرأة

ظلت المرأة في شبه الجزيرة العربية من بين نساء العالم هدفاً للإجحاف والتمييز من قبل الكيان السعودي وتحت غطاء الشريعة الإسلامية ، حيث تتعرض لانتهاكات عديدة في المنـــزل وفـــي الشارع ، وتعاني من التمييز الشديد في الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في القـــانون والممارسة ، كما لا تحصل على حماية كافية من العنف في محيط الأسرة.

ولم ترد أي إشارة إلى المرأة في النظام الأساسي للحكم ، وصدرت قوانين تراعي بعض المسائل التي تم الاعتراض عليها سابقاً مثل منح المرأة هوية إثبات شخصية ولكن بموافقة ولي الأمـــر، كما أن منع المرأة من قيادة السيارة لازال ساري المفعول ، كما لا يحق للنساء بموجب القانون والعرف بالسفر داخل الدولة أو خارجها بدون رجل محرم .

لا يزال الكيان السعودي متمسكاً بالنظرة الدونية للمرأة واعتبارها مواطن من الدرجـــة الثانيـــة سالباً إياها الحقوق الأساسية التي كفلها الدين الإسلامي الذي تستند عليه قوانينه ومراسيمه ، كما انه يعتبر الدعوات المطالبة بإنصاف المرأة والنظرة العادلة لها باعتبارها فرداً من أفراد المجتمع هو اتجاه تحرري ليبرالي لا يخدم المصلحة العامة ويسيء للمظاهر الدينية التي تتبناها الحكومة.

فعلى سبيل المثال لا تحرم الشريعة الإسلامية قيادة المرأة للسيارة أو السفر داخل البلاد بـــدون محرم أو الحصول على بطاقة الجنسية كإثبات للهوية ما لم تؤدي هذه الممارسات الى حـــدوث مشاكل أخلاقية معتد بها ، كما لا يمنع كون المجتمع محافظاً مـــن ممارســـة المـــرأة لحقوقهـــا الطبيعية التي كفلتها لها الشريعة الإسلامية.

تم استبعاد المرأة من المشاركة في الانتخابات البلدية ولم يُسمح لها كذلك بالتصويت أو الترشيح ، فعندما جرت في البلاد في العام ٢٠٠٥ أول انتخابات بلدية منذ تأسيس دولة الكيان السعودي عام ١٩٣٢ لاختيار نصف أعضاء المجالس البلدية والنصف الآخر يجري تعيينه ، غابت المرأة عن تلك الانتخابات تصويتا وترشيحا.

ويُحظر على المرأة في شبه الجزيرة العربية ، اتخاذ إجراءات كثيرة بدون حضور ولي أمرهـــا من الرجال ، وكانت الحكومة قبلت في يونيو/حزيران ٢٠٠٩ توصية من مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة بإلغاء نظام ولاية الأمر، لكنها لم تتخذ خطوات فعلية في هذا الاتجاه . فقد أثـــار

الحكم الصادر من محكمة بريدة في يناير/كانون الثاني ٢٠١٠ بجلد المواطنة (سوسن سليم) وسجنها بعد إدانتها بمراجعة القضاء دون محرم ، جدلا في أوساط حقوقية ترددت بالحكم واعتبرته حلقة جديدة في سلسلة "نظام ولاية الأمر الذكوري التمييزي."

وفي ابريل ٢٠١٠ ، دعت المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة (نافي بيلي) في أول زيارة لها إلى السعودية، إلى إزالة العوائق أمام حقوق المرأة في إدارة شؤون حياتها والتي تحول دون مساهمتها في الحياة العامة .

في مايو ٢٠١٠ هاجم الشيخ عيسى الغيث القاضي في المحكمة الجنائية في الرياض في مقال على موقع الكتروني رجل الدين عبد الرحمن البراك مدينا فتاواه التي يحرم فيها تماما اختلاط الرجال والنساء في الأماكن العامة.

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ ، أصدرت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لأفرادها أوامر بالتدخل في شأن المرأة من خلال تغطية عينيها إن كانت مثيرة للفتنة . وقال (مطلق النابت) المتحدث الإعلامي في الهيئة بمنطقة حائل إن "رجال الهيئة لهم الحق بأمر المرأة بتغطية عينيها إن كانت مثيرة للفتنة."

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ ، أصدرت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء السعودية فتوى تحرم فيها عمل المرأة على صناديق القبض في المحال التجارية " كاشيرة" ، وجاء في نص الفتوى، أنه "لا يجوز للمرأة أن تعمل فى مكان فيه اختلاط بالرجال، والواجب البعد عن مجامع الرجال والبحث عن عمل مباح لا يعرضها للفتنة أو للافتتان بها".

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ أوضحت دراسة حديثة أن ٦٠% من الفتيات لا يؤدين فريضة الحج بسبب عدم وجود محرم.

## الاعتقالات التعسفية

في ١٠ فبراير/شباط ٢٠١٠ احتجزت السلطات الأمنية السعودية رجل الأعمال والناشط الاجتماعي المعروف في الأحساء (الحاج عبد الرسول العامر) بتهمة وضع فراش من الحصر

مقابل حسينية الجعفرية في مدينة المبرز بمناسبة عاشوراء الماضي ومن أجل السماح لعدد أكبر من الحاضرين لحضور مراسم العزاء التي اكتظت بهم الحسينية .
وسبق لسلطات البحث الجنائي في الأحساء ان احتجزت الحاج العامر سنة ٢٠٠٤ ولمدة ١٧ يوما لذرائع مشابهة تتعلق بنشاط الحسينية.

في فبراير/شباط ٢٠١٠ اعتقلت السلطات السعودية المواطن الشيعي (نايف عيسى علي الأحمد ، ٣٤ عاما) بسبب مشاركته في مسيرات الاحتجاج التي حدثت في العام الماضي على خلفية أحداث البقيع . وجرى الاعتقال في إدارة جوازات الدمام أثناء مراجعة المواطن المذكور لتجديد جواز سفره وتم إرساله لشرطة صفوى ومنها إلى شرطة الدمام حتى استقر به الحال في سجن الدمام المركزي ، ووجهت للأحمد تهمة المشاركة في المسيرات والاحتجاجات و إثارة الفوضى.

في ٢٧ مارس/آذار ٢٠١٠ اعتقلت السلطات الأمنية الوجهاء الشيعة المعروفين وهم الحاج عبد الله فهد المكي (٧٣ عاما)، الحاج مهدي احمد الخضير (٦٤ عاما) والحاج حسن صالح المهنا (٤٥ عاما) بتهمة كسرهم حظرا رسميا يمنعهم من إقامة الشعائر الدينية وإقامتها في منازلهم ضمن الاحتفالات السنوية بمناسبة عاشوراء نهاية ديسمبر الماضي.
وتم نقل المعتقلين إلى السجن العام بمدينة الخبر لتمضية عقوبة بالسجن لمدة شهر واحد وفقا لأوامر من رئيس المنطقة الشرقية.

في يوم ٢٦ أبريل/نيسان ٢٠١٠ قامت سلطات الكيان السعودي الأمنية في مدينة الخبر باعتقال المواطن الشيعي (حسن علي المكي ، ٣٠ عاما ، متزوج ، معلم بمدرسة هجر الابتدائية في الجبيل الصناعية) وذلك بتهمة إقامة صلاة الجماعة وإحياء الشعائر الدينية والمجالس الحسينية في منزله بمدينة الخبر، ونقل المكي للسجن العام لتنفيذ حكم إداري بالسجن شهرا واحدا .
وسبق أن استدعته السلطات مرتين خلال موسم عاشوراء أواخر ديسمبر الماضي وأجبرته على توقيع تعهد بعدم إقامة الصلاة وإحياء الشعائر الدينية ، كما أخضعت إدارة البحث الجنائي في وقت سابق أحد أشقاء المعتقل على خلفية إحياء الشعائر الدينية.

في ٢٥ أكتوبر ٢٠١٠ اعتقلت المباحث العامة إمام مسجد الإمام الرضا بالربيعية في جزيرة تاروت الشيخ سعيد البحار بتهمة إلقاءه محاضرة في حفل تأبيني أقيم في مسجد الإمام الهادي

ببلدة سنابس في ذكرى وفاة الإمام الخميني ، في الوقت الذي نفى فيه الشيخ البحار أن يكون ألقى أية محاضرة هناك.
كما تم اعتقال المشرف على مسجد الإمام الهادي ببلدة سنابس (الحاج حسين الدبيسي) وكذلك المشرف على المسجد إمام مسجد الإمام الرضا بالربيعية الحاج محمد حسن الحبيل وعلى نفس التهمة ، وحسب ادعاء شرطة المنطقة فأن أوامر التوقيف كانت صادرة من رئيس المنطقة الشرقية محمد بن فهد. وتم إطلاق سراح المعتقلين بعد سبعة أيام .

في فبراير ٢٠١٠ استدعى جهاز المباحث في القطيف المواطن (هاشم ناصر الصاخن ، ٤٣ عاما) يعمل نائبا لمدير أحد البنوك المحلية وجرى تفتيش منزله وجهاز الكمبيوتر الخاص به ومن ثم جرى اعتقاله .
واتهم الصاخن بمطاردة ورفع السلاح في وجه أحد رجال الأمن ، إلا ان الصاخن كذب التهمة وقال بأنه شاهد ولأكثر رجل يقف بجوار منزله في مدينة القطيف والذي اتضح لاحقا انه أحد عناصر المباحث ، وحينما استفسر منه عن سبب وقوفه بجوار المنزل ، غادر الرجل مسرعا الأمر الذي اثار الريبة لدى الصاخن فلحقه بسيارته دون أن يعلم بأنه من المباحث العامة .
أطلق سراح هاشم ناصر الصاخن بعد ستة أشهر من الاعتقال .

في ٢ أغسطس ٢٠١٠ قام أفراد من المباحث العامة في المدينة المنورة باقتحام مزرعة العلامة (الشيخ محمد علي العمري) والتي تعتبر من المراكز الدينية البارزة في المدينة المنورة والتي تضم مكتب الشيخ ومسجده ، ويؤمها في كل يوم العديد من المواطنين الشيعة من شبه الجزيرة العربية أو من سائر دول العالم من الحجاج الشيعة لزيارة الشيخ العمري الذي هو من الشخصيات الدينية البارزة في المدينة المنورة ووكيل المرجع السيد علي السيستاني.
وقامت المجموعة بقيادة ملازم الشرطة (سعد العلوي) باقتحام المزرعة التي كانت مغلقة وقت وقوع الحادث وقاموا بكسر الأبواب ومن ثم تدمير العديد من اللوحات وتمزيق اللافتات المعلقة على جدران المزرعة والتي كانت تحمل الشعارات الحسينية ومصادرة البعض منها.
وجاء الهجوم على المزرعة بحجة ملاحقة بعض العمال الآسيويين من الذين يعملون في محال تجارية تابعة للمزرعة ويبيعون وبشكل سري مواد دينية خاصة بالشيعة تعتبر ممنوعة من قبل سلطات الكيان السعودي مثل ( أكفان مكتوبة بالتربة الحسينية وترب ومسابح حسينية) .

وقام عناصر الأمن بعد الهجوم باعتقال الشيخ كاظم العمري نجل الشيخ محمد العمري والذي يعتبر من أبرز الشخصيات والرموز الشيعية بالمدينة المنورة ، وأطلق سراحه بعد عشرون يوماً من الاعتقال .

في ١٤أبريل ٢٠١٠ اعتقلت المباحث العامة محمد باقر الشرفاء المدرس في مدرسة الخويلدية في مدينة القطيف أثناء محاولته للسفر إلى إيران لزيارة الأماكن المقدسة في مطار الملك فهد في الدمام ومن ثم نقل المواطن إلى سجن المباحث في مدينة القطيف ، ومن ثم جرى مداهمة منزله وتفتيشه ، وتم حرمانه من الاستعانة بمحام أو زيارة عائلته ، وأطلق سراحه بعد مضي شهر في السجن.

في ١٨ نوفمبر ٢٠١٠ قام عدد من العناصر المتشددة بينهم رجال دين وهابيين وأفراد من الأمن داخل الكعبة بالاعتداء بالضرب على الشيخ حسن البقشي من مدينة الهفوف بالأحساء وذلك لمنعه بالقوة من الصلاة خلف مقام إبراهيم بجوار الكعبة المشرفة. وتعرض البقشي لكدمات في أجزاء متفرقة من جسمه نتيجة اللكمات والركل بالأقدام ، وتم اقتياده وهو مغمى عليه للتحقيق في مركز الشرطة.
وكان يرافق البقشي الذي يدير حملة للحجاج ، مجموعة من النساء الحاجات اللواتي شعرن بالخوف والرعب أثناء المشادة وتشتت شملهن وسط الزحام الشديد في صحن الحرم الشريف ، وتم إطلاق سراح البقشي بعد ثلاثة أيام من الاعتقال .

في ٢٦ أغسطس/ آب ٢٠١٠ أوقفت دورية أمنية في حي المحدود بمدينة القطيف سيارة يستقلها أثنين من المواطنين الشيعة وهما (محسن علي العقيلي ، ٢٨ سنة ، يعمل في القطاع الخاص وابن شقيقته حسين علي العقيلي ، ١٨ سنة ، طالب في الأول ثانوي ، وذلك بتهمة كتابة شعار على زجاج سيارتهما مؤيد لحزب الله اللبناني.
وجرى توقيف المواطن محسن علي العقيلي في شرطة القطيف أما حسين علي العقيلي فتم نقله لسجن الأحداث في الدمام.

في ٢٥ يونيو/حزيران ٢٠١٠ اعتقلت السلطات الأمنية الناشط الإجتماعي (رمزي محمد جمال ، ٣٨ سنة) ، حيث قامت قوة مسلحة بمداهمة مقر عمله واقتادته هو وأخيه البالغ من العمر٢٥

سنة) . وسبق وان قامت السلطات بملاحقة آل جمال والتضييق عليه لأكثر من عام واحتجزت أفراداً من عائلته لعدة مرات.

لا زال القاضي السابق (سليمان الرشودي) قيد الاعتقال بدون محاكمة منذ عام ٢٠٠٧ بعد ان القي القبض عليه مع ناشطين آخرين عقب كتابة عريضة للملك يطالب فيها بإصلاحات سياسية.
وقال محامي الرشودي (عبد العزيز الوهابي) ان محكمة في العاصمة الرياض قررت عدم نظر القضية لان وزارة الداخلية أبلغتها بأن قاضيا آخر ينظر القضية وانه يجري إعداد الاتهامات.
لا زال المواطن رضا عبد العزيز الغشام (٢٥ عاما) قيد الاعتقال منذ اعتقاله في يناير ٢٠٠٨ عندما داهمت المباحث الجنائية بمحافظة الأحساء إحدى المكتبات الإسلامية في منطقة المهدية في حي الخرس حيث كان الغشام يعمل بائعا فيها ، وصادرت كل محتوياتها من كتب تابعة للمذهب الشيعي ، واقتادت المواطن المذكور الى السجن .
وتعرض الغشام للتعذيب في السجن ، كما أخضعت زوجته لساعات طويلة من التحقيق في ٢٥ فبراير من نفس العام ، ولم توجه له تهمة ، كما لم يسمح له بتوكيل محام.

لا زال الكاتب و الناشط الإجتماعي و المدون منير باقر الجصاص (أب لولد و بنت) و يحمل شهادة البكالوريس في المحاسبة من جامعة الملك خالد بأبها رهن الاعتقال.
وجرى اعتقال الجصاص في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩ بعد ملاحقة أمنية وتمت مداهمة مسكنه دون إبراز مذكرة تفتيش ، وتم مصادرة جهازي حاسوب محمولين وقرصاً صلباً وآلة تصوير رقمية ، في حضور زوجته و طفليهما.
وظل الجصاص رهن الاحتجاز الانفرادي لأربعة شهور في مركز توقيف فرع جهاز المخابرات بالدمَّام. و سُمح لزوجته بزيارته بعد شهرين من اعتقاله. و أخبر زوجته بأنَّ اعتقاله نتيجةٌ لمقالاته التي تدافع عن حقوق الأقلية الشيعية في شبه الجزيرة العربية.
ويشرف المدوّن الجصاص على منتدى (الطاهرة) الالكتروني وينشر بانتظام مقالات وتعليقات على شبكة الإنترنت حول الأوضاع الحقوقية للمواطنين الشيعة في المملكة.
وطالب الجصاص إدارة سجن المباحث بإتاحة الفرصة له لتوكيل محام للدفاع عنه غير أن طلبه جوبه بالرفض دون إبداء أسباب.

لازال الناشط الحقوقي مخلف بن دهام الشمري والعضو الرسمي في هيئة حقوق الإنسان الحكومية رهن الاعتقال منذ اعتقاله في ١٥ يونيو ٢٠١٠ من قبل المباحث العامة وذلك أثناء حضوره مأدبة عشاء في منزل احد أصدقائه في مدينة الجبيل ، ولم تتمكن عائلة الشمري من الاتصال به ، كما لم يفصح عن أسباب اعتقاله.

وقام الشمري بالإضراب عن الطعام محتجا على عدم تطبيق نظام الإجراءات الجزائية في قضية اعتقاله ، وسبق وان تعرض الشمري للاعتقال في شهر ديسمبر من العام ٢٠٠٨ بعد ان تم استدعائه الى مقر إمارة المنطقة الشرقية بسبب شكوى رفعها ضد إمارة المنطقة الشرقية طالب فيها بتعويضات لقاء تعرضه للاعتقال في وقت سابق .

في ٣ مارس/آذار ٢٠١٠ اعتقلت مباحث القصيم الناشط الحقوقي (ثامر بن عبد الكريم الخضر) وهو من الشباب الجامعي المهتم بالحقوق والشأن العام، وهو ناشط في متابعة قضايا السجناء، ومن شباب تيار المطالبة بالنظام الدستوري.

في ١٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٠ قامت السلطات الأمنية باعتقال المواطنين الشيعة (تركي حيدر محمد العلي (٢٦ عاما)، حسين يوسف الحربي (٢٣ عاما)، منتظر عيسى الهاشم (١٩ عاما)، بسام علي العلي (١٩ عاما)، عبد الخالق حسين الحسن (٢٤ عاما) وعلي حسين صالح الحسن (٢٠ عاما) ، من بلدة الرميلة في الأحساء ) بناء على أوامر محافظ الأحساء بدر بن جلوي ، بسبب ممارستهم لشعائرهم الدينية السلمية وتعليقهم لافتات حسينية في مناسبة عاشوراء شهر ديسمبر الماضي ، ولا زالوا في سجن الأحساء العام ولم يعرضوا أمام القضاء كما لم تصدر بحقهم أي أحكام واضحة بالسجن.

لا زال الأكاديمي والصحفي المصري الدكتور (عبد العزيز كامل) والمعتقل منذ ١٣ يونيو ٢٠٠٩ ، في سجن الحائر دون تهمة أو محاكمة ، وعمل عبد العزيز كامل في السعودية منذ ٣٠ عاما ، محاضرا بجامعة الملك سعود ، ومشرف أيضاً على موقع (لواء الشريعة) .

لا زال المواطن (احمد عبد الكريم احمد القحطاني ، ٣٤ سنة ، حاصل على الماجستير في الاقتصاد ويعمل في التجارة في دبي) رهن الاعتقال التعسفي داخل سجن الرويس بمدينة جدة منذ عام ٢٠٠٤ وبدون تهمة أو محاكمة . وسبق وان قام المواطن المذكور بمراجعة السفارة السعودية في دولة الإمارات لإجراء تصديق على بعض الوثائق التجارية إلا ان سلطات السفارة

قامت باحتجازه داخل السفارة لمدة يومين ومن ثم جرى ترحيله إلى السعودية وبمساعدة سلطات دولة الإمارات ، وعند وصوله للسعودية جرى احتجازه في سجن الرويس في جدة منذ عام ٢٠٠٤ ، كما لم يتسنى له الاتصال بعائلته أو منحه الحق بالاتصال بمحام ، كما لم يتم إعلام عائلته بالأسباب الموجبة لاعتقاله .

لا زال المواطن الشيعي محمد عيسى آل لباد رهن الاعتقال وذلك بتهمة المشاركة في اعتصام شعبي شهدته بلدة العوامية في محافظة القطيف العام الماضي.
وظل آل لباد ملاحقا من قبل السلطات بعد الاعتصام الى ان سلم نفسه للشرطة في يناير الماضي وأخضع للتحقيق في مركز الطوارئ بالظهران قبل أن يحول للسجن العام في الدمام لقضاء فترة العقوبة غير المحددة.
وتسلمت هيئة التحقيق والإدعاء العام بالرياض ملف القضية ورفضت تزويد عائلته بأسباب الاعتقال متذرعة بكون ملف القضية "سري" ، كما لم تصدر بحقه أية أحكام قضائية ولم يسمح له بتخويل محام للدفاع عنه.

## أوضاع السجون

في ١ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٠ توفي المواطن (زياد مبارك البحيران الخالدي البالغ من العمر ٤٢ سنة ومدير مدرسة ثانوية سابق) داخل سجن مباحث الجوف بسبب تعرضه للتعذيب ولم يتم تسليم جثمانه لأهله الا بعد مرور يومين على وفاته بغرض إستخراج شهادة وفاة طبية تفيد بحصول وفاة طبيعية .
وكان البحيران مدير سابق لعدة مدارس منها ثانوية الأمير فهد بن بدر، ومدرسة ابتدائية ومتوسطة العمارية المشتركة بالجوف، ووكيل مدرسة ثانوية الجزيرة بمدينة سكاكا تم اعتقاله في بداية سنة ٢٠٠٩ ضمن حملة الاعتقالات التي شهدتها مدينة الجوف على أثر التوترات التي حدثت بسبب مقتل قاضي المنطقة السحيباني ووكيل الإمارة فيها بدوافع سياسية، وأعقب ذلك إعدام وصلب ثلاثة شباب محليين بتهمة قتل القاضي.

في مارس/آذار ٢٠١٠ قال مدير وحدة السجن في محافظة (رجال ألمع) بأن الأوضاع أصبحت مؤلمة داخل السجن حيث أن الطاقة الاستيعابية للعنابر تصل إلى ٣٦ سجينا فقط ، بينما يبلغ

عدد الموجودين الآن ١٣٦ سجنا ، الأمر الذي تسبب في تزاحمهم بالعنابر ، فيما يضم سجن جازان أكثر من أربعة آلاف سجين وطاقته ٨٠٠ سجين فقط، أما سجن أبها العام ففيه نحو ١٢ ألف سجين وطاقته أربعة آلاف.

في ٢٦ يوليو/تموز ٢٠١٠ أضرب شقيقان في العقد الثاني من العمر عن الطعام بسجن محافظة الطائف ، وذلك احتجاجا على توقيفهما في سجن الطائف منذ ما يزيد عن عامين. وأشار الشقيقان إلى عدم تنفيذ قرار هيئة التحقيق والإدعاء العام بإطلاق سراحهما بعد ثبوت براءتهما من تهمة المشاركة في جريمة قتل .

في ٢١ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٠ قال الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بان السجون السعودية ما زالت تعاني من اكتظاظ السجناء وهي بحاجة إلى عناية أكثر في المجال الصحي كما انها تفتقد الى مكاتب قضائية للحد من تزايد أعداد الموقوفين .

في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠ اتهم المواطن الكويتي ناصر بن نايف الهاجري السلطات السعودية بتعذيبه وذلك بضربه على رأسه الأمر الذي أدى إلى حدوث ورم تطور إلى سرطان كبير بسبب إهمال السلطات لحالته برفض توفير العلاج له. وأشار إلى ان السلطات السعودية أفرجت عنه خشية من أن يموت بسبب مرضه.
واعتقل الهاجري تعسفيا في سجن الملز في السعودية أثناء زيارته المملكة لأداء فريضة الحج أواخر عام ٢٠٠٧ وبدون اي تهمة ، كما لم يعرض على محكمة وتعرض لأنواع العذاب الجسدي والنفسي وتم الإفراج عنه بسبب تعرضة لمرض السرطان في جلد الرأس أثر تلقيه عدة ضربات على رأسه ولم يعالج ولم يتم عرضة على الطبيب مما أدى الى تفاقم حالته وانتشار المرض في أنحاء رأسه حيث تم تسليمه للكويت خوفا عليه من الموت داخل السجن .
وقال المواطن الكويتي في حوار أجرته قناة "حقوق وحريات" الالكترونية الكويتية ، بأن السجون السعودية أسوأ من السجون الإسرائيلية ومن معتقل غوانتناموا بكوبا وإنه لم يكن يتوقع أن يتلقى تلك المعاملة الوحشية في دولة إسلامية.
وحول أساليب التعذيب المتبعة في السجون السعودية قال الهاجري : التعذيب بالتسهير وهو إيقاف السجين لمدة أربعة أيام أو خمسة أيام أو أسبوع دون أن ينام ... وهذا أشد شيء على الشخص المعذب الذي يتمنى لو أن يُضرب ضربا شديدا في مقابل أن يُسمح له بالنوم، وكذلك التعذيب بالوضع في الحبس الانفرادي لمدة تصل إلى تسعة أشهر، بالإضافة إلى التعذيب

بالضغط النفسي عبر وضع السجين في زنزانة قريب من مراكز التعذيب حتى يسمع أصوات المعذبين".

في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠ كشف الناشط الحقوقي السعودي (الشيخ مخلف بن دهام الشمري) المعتقل منذ سبعة أشهر في سجن الدمام العام في رسالة حصل موقع "آفاق" على نسخة منها تشير الى انتحار سجين سعودي يدعى (نافع الشمري) احتجاجا على سوء المعاملة ووفاة ثلاثة سجناء قبل أيام ، كما أكد تفشي أمراض الأيدز والتهاب الكبد الوبائي ، وأكد وفاة ثلاثة سجناء من عنبر رقم (١) وبدون معرفة الاسباب.
وذكر بأن المئات من الأجانب لا يزالون في السجن على الرغم من انتهاء مدة سجنهم وأن هناك مئات المعسرين من السعوديين والأجانب في السجن منذ سنوات لعدم تمكنهم من دفع الغرامات.

## المعتقلون المنسيون :

تعود محنة المعتقلون القابعون في سجن الحائر والذين اتهموا زوراً بتفجيرات الخبر الى عام ١٩٩٦ عندما قامت سلطات الكيان السعودي باعتقال البعض منهم داخل البلاد ، والبعض الآخر جرى اعتقاله خارج البلاد ، كما هو الحال مع المواطن هاني عبد الرحيم الصائغ الذي اعتقل في كندا وجرى نقله الى الولايات المتحدة الأمريكية ، ولعدم حصول مكتب التحقيقات الفدرالي على أدلة واضحة لاتهامه ، جرى ترحيله إلى (السعودية) عام ١٩٩٩ ، بالرغم من مخاوف تعرضه للإعدام .
وفي يونيو ٢٠١٠ ، نشر الصحفي (غاريث بورتر) من وكالة أنباء IPS تقريراً حول تفجيرات الخبر مستنداً على معلومات كشفت عنها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA بين فيه عملية الخداع التي استخدمها مكتب التحقيقات الفدرالي وبالتعاون مع المباحث السعودية بصرف الأنظار عن تنظيم القاعدة والتستر على العلاقة ما بين الكيان السعودي وتنظيم القاعدة ، مما جعل وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA تشكك بمزاعم الكيان السعودي لعدم إبرازهم أدلة مقنعة عن تورط السجناء الشيعة بالتفجيرات أو تقديم تفاصيل كثيرة عن التحقيق وهذا ما جعلهم يعتبرون المراوغة من قبل السعوديين هو مجرد عملية خداع مارسوها معهم وبالتواطؤ مع مسئولين أمريكيين في مكتب التحقيقات الفدرالي وقاموا بتسريب معلومات كاذبة تدعم الرواية السعودية كان الهدف منها اتهام إيران في تدبير الانفجار ، وهذا ما جعل وزيرة

العدل الأمريكية (جانيت رينو) ومدير مكتب التحقيقات الفدرالي (لويس فريه) أن يعلنا عام ١٩٩٧ بأن الأدلة التي قدمها السعوديون حول تورط الشيعة لم تكن سوى (إشاعات).
وظلت سلطات الكيان السعودي متمسكة بالمواطن الصائغ مع ثمانية مواطنين شيعة من القطيف في سجن الحائر مضيفة بذلك انتهاكاً فاضحاً لحقوق الشيعة إلى سجله السئ لحقوق الإنسان ، ومعتمدة في هذا الأمر على صمت المجتمع الدولي وكذلك المنظمات واللجان الحقوقية الدولية التي لا زالت تدور في فلك المصالح السياسية والاقتصادية لبلدانها ، وهذا ما يؤكده عدم إشارة التقارير التي تصدرها تلك المنظمات وبصورة جدية إلى محنة السجناء المنسيين ، وباتت بياناتها وتقاريرها واهية لا تكشف المحنة الحقيقية التي يعيشها الشيعة هناك .

والمعتقلون هم :

١ــ هاني عبد الرحيم الصائغ، محافظة القطيف مدينة سيهات .
٢ــ عبد الله أحمد الجراش، محافظة القطيف ، بلدة القلعة .
٣ــ حسين عبد الله آل مغيص، محافظة القطيف ، بلدة البحاري .
٤ــ عبد الكريم حسين النمر، مدينة الدمام .
٥ــ السيد مصطفى القصاب ، محافظة القطيف ، بلدة مياس.
٦ــ السيد فاضل العلوي ، محافظة القطيف ، بلدة الجارودية.
٧ــ مصطفى جعفر المعلم ، محافظة القطيف ، بلدة الجارودية.
٨ــ علي أحمد المرهون ، محافظة القطيف ، بلدة الجارودية.
٩ــ صالح مهدي رمضان ، محافظة القطيف ، بلدة الجارودية.

## المعاهدات الدولية

لم يتبنى الكيان السعودي بصورة كاملة تقريبا الاتفاقيات والمعاهدات العالمية المهمة لحقوق الإنسان ، بالرغم من انه عضو في الأمم المتحدة الأمر الذي يجعله ملزم بمعاهداتها والتي من بينها الميثاق العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص على احترام حقوق الإنسان.

بالإضافة إلى ذلك ومن خلال المطالعة لسجله الغائم لحقوق الإنسان ، يحاول الكيان السعودي الاستخفاف بالحقوق والضمانات التي تؤمنها الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والتحايل على المقاييس الدولية، وعلى أنظمته وقوانينه التي شرعها.

**ملاحظة :**

إنّ الدّول التي صادقت على اتفاقية ما ، أو انضمت إليها ، تصبح طرفاً فيها ، وتلتزم بمراعـــاة أحكامها ، أما الدول التي وقعت الاتفاقية ، ولكن لم تصادق عليها بعد ، فقد أعربت عن عزمها على أن تصبح طرفاً فيها في وقت لاحق ، وفي هذه الأثناء ، يتوجب عليها الامتناع عن أفعال من شأنها إبطال الهدف والغرض من الاتفاقية .

**انضم الكيان السعودي إلى اتفاقيات الأمم المتحدة التالية :**

١- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، عام ١٩٩٧

٢- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام ٢٠٠٠

٣- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة عـــام ١٩٩٧

٤- الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل عام ١٩٩٦.

٥- البروتوكول الإختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء ومواد الإباحية لعام٢٠٠٠.

٦- الاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق لعام ١٩٥٦.

٧- اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والعاقبة عليها لعام ١٩٤٥.

**واتفاقيات منظمة العمل الدولية التالية :**

١-الاتفاقيتان (٢٩ و ١٠٥) الخاصتان بالسخرة والعمل الإجباري عام ١٩٧٨

٢-الاتفاقيتان (١٠٠ و ١١١) الخاصتان بالتمييز في شغل الوظائف عام ١٩٧٨

٣-الاتفاقية (١٨٢) الخاصة بمنع استخدام الأطفال والقاصرين عام ٢٠٠١

**تحفظ الكيان السعودي على بنود الاتفاقيات التالية التي انضم إليها:**

١- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان : تحفظ على الفقرة الأولى من المادة ١٦ والمادة ١٨ .

١- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري : تحفظ على المادة (٢٢).

٢- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تحفظ على المادة (٩- ف/٢) والمادة(٢٩- ف/١) .

٣- اتفاقية مناهضة التعذيب: تحفظ على المادة (٢٠) والمادة (٣٠-ف/١) . ( تحفظ على المادة ٢٨ لا يعترف باختصاص لجنة مناهضة التعذيب في إجراء تحقيقات سرية في مزاعم التعذيب )

كما انضم الكيان إلى المعاهدات العربية :

١- (إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام) الصادر عن مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية عام ١٩٩٠

٢- الميثاق العربي لحقوق الإنسان/ المُعدّل"، الذي اعتمده مؤتمر القمة العربية في تونس عام ٢٠٠٤.

**معاهدات مهمة لم ينضم الكيان السعودي إليها :**

١-العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ويتضمن البروتوكول الاختياري الأول والبروتوكول الاختياري الثاني الذي يهدف العمل على إلغاء عقوبة الإعدام

٢-العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٣-البروتوكول الاختياري بشان اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

٤-البروتوكول الاختياري بشان اتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة.

٥-البروتوكول الاختياري بشان اتفاقية مناهضة التعذيب

٦-الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين (١٩٥١)

٧-الاتفاقية المتعلقة بوضع عديمي الجنسية (١٩٥٤)

٨-النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في روما

٩-الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأعضاء أسرهم

١٠- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية

## توصيات

على المنظمات واللجان المهتمة بحقوق الإنسان والتي تطلع على هذا التقريـــر ، ومـــن خـــلال المبادئ والأصول والمعايير المهنية لمهمة التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان ، أن تقوم بالضغط على حكومة الكيان السعودي بأن يقوم بـــ :

- إصدار دستور دائم للبلاد وواضح مبتعداً عن الغمـــوض ، ويوضـــح بدقـــة المبـــاديء الأساسية للحكومة والعلاقة ما بين الحاكم والمحكوم ووضع الحقوق الأساسية للمواطنين.
- النظر في أوضاع القضاء وسلطاته، وتحديث أنظمته، واتخاذ كل ما من شـــأنه ضـــمان استقلال القضاء وفاعليته وعدالته.
- تعديل أو إلغاء القوانين الغامضة التي تسبب إرباكاً للعملية القضائية وانتهاكاً غير مبرر لحقوق المعتقلين .
- إعادة النظر بقضية السجناء المنسيين ، وإطلاق سراحهم بهدف إنصافهم وإعادة حقوقهم المهدورة .
- تكريس المساواة التامة بين المواطنين في كافة المجالات دون تمييز يقوم على أساس من العرق أو السلالة أو الطائفة أو الوضع الاجتماعي.
- منح المرأة حقوقها في المشاركة في الحياة العامة ضمن نطـــاق الـــشريعة الإســـلامية لتضطلع بدورها في الإسهام في بناء المجتمع.
- إصلاح نظام التعليم.
- إزالة جميع الإشارات والعبارات من المناهج المدرسية التي تـــشجع علـــى التعـــصب والتطرف والعنف ضد الشيعة وحذف النصوص التي تحض على عدم التسامح ووضع

قوانين عقابية ضد أعضاء الهيئات التدريسية الذين يمارسون سياسة التمييز والتعصب تجاه التلاميذ الشيعة .

- تحقيق العدالة والمساواة بين جميع أفراد المجتمع في أخذ الحقوق وأداء الواجبات كاملة وعدم الاعتداء على حقوق الآخرين.
- متابعة ومحاسبة جميع المسؤولين الذين تثبت إدانتهم بفساد أو تقصير وبلا استثناء لاسيما أصحاب المناصب الفعالة بصرف النظر عن أي اعتبار.
- التصديق على المعاهدات الدولية والإقليمية التي تسعى إلى تعزيز الحماية من التعذيب أو المعاملة السيئة.
- إنشاء آليات مستقلة وفعالة لمراقبة أعمال الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون بحيث يتسنى التحقيق على الوجه الأكمل في شكاوى التعذيب والمعاملة السيئة والتمييز داخل نظام القضاء الجنائي، وتحقيق الإنصاف الملائم.
- وضع قوانين من شأنها الحد من تمتع أفراد سلطات تطبيق القانون بالحصانة الرسمية وإخضاع المسيئين للمساءلة والمحاسبة وعدم السماح لهم للإفلات من العقاب اعتماداً على ذرائع غير قانونية .
- العمل على حماية النساء، والطوائف الدينية وغيرها من الفئات من التمييز الحكومي والعنف الذي تمارسه جماعات أو أفراد أو جهات غير تابعة للدولة.
- الالتفات وبصورة جدية لوضع الطائفة الشيعية وإدانة الفتاوى والتصريحات المناوئة لها والتي يصدرها موظفو المؤسسة الدينية .
- تمثيل حقيقي لعدد النواب الشيعة في مجلس الشورى أو في المجالس البلدية وفقاً لنسبة السكان الشيعة في البلاد .
- إزالة جميع القيود والعقبات أمام الشعائر والممارسات الدينية للطوائف الدينية وبالخصوص الطائفة الشيعية ، والسماح لها ببناء حسينيات ومساجد خاصة بها ، وفتح المدارس والمعاهد الدينية الخاصة بالمذهب الجعفري والسماح لأفراد الطائفة بطباعة واستيراد الكتب الدينية الشيعية وتداولها .
- تدوين مادة أساسية ضمن قوانين الدستور اللازم للبلاد يضمن حق المشاركة السياسية للمواطنين دون تمييز.